الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

الاشتقاق

إعداد:
الدكتور: سفيان بوعنيسبة

مطبوعة بيداغوجية
موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر
لسانيات عربية

2021

الاشتقاق

مطبوعة بيداغوجية

موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر لسانيات عربية

إعداد الدكتور: سفيان بوعنينة

2021/2020

الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية
وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية الآداب واللغات

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية

بيانات الدّورة

تاريخ الدّورة	طبيعة الدّورة	
	عادية	استثنائيّة
2021 / 01 / 13	/	

مطبوعة بيداغوجية (الدكتور: سفيان بوعنينبة)

بناء على إيجابية تقارير لجنة الخبراء: د.سبتي سلطاني (جامعة باجي مختار - عنابة) د. عبود حميودة (جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة) د. هشام صويلح (جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة)، في ما يخص المطبوعة المقدمة من قبل الدكتور: **سفيان بوعنينبة**، والموسومة بـ: **(الاشتقاق)** - الموجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر لسانيات عربية، وافق المجلس العلمي على اعتمادها مطبوعة بيداغوجية.

27 أكتوبر 2021

ع/ رئيس المجلس العلمي

كلية الآداب و اللغات

د. عثمان رواق

مفردات مادة الاشتقاق المقررة للسنة الأولى ماستر لسانيات عربية (السداسي الثاني)

1	مفهوم الاشتقاق
2	الاشتقاق في اللسانيات الحديثة
3	أنواع الاشتقاق
4	الاشتقاق الأصغر
5	الاشتقاق الكبير
6	الاشتقاق الأكبر
7	الإبدال وعلاقته بالاشتقاق 1
8	الإبدال وعلاقته بالاشتقاق2
9	بين القياس والاشتقاق 1
10	بين القياس والاشتقاق2
11	الاشتقاق و التعريب 1
12	الاشتقاق و التعريب 2
13	الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي 1
14	الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي 2

الفهرس

مدخل: 3
الدرس الأول: مفهوم الاشتقاق 5
الاشتقاق في اللغة: 5
الاشتقاق في الاصطلاح: 5
الدرس الثاني: الاشتقاق في اللسانيات الحديثة 9
الدرس الثالث: أنواع الاشتقاق: 15
الدرس الرابع: الاشتقاق الصغير أو الأصغر 18
الدرس الخامس: الاِشْتِقاق الكَبير أو القلب المكاني 24
الدرس السادس: الاِشْتِقاق الأَكْبَر (الإبدال اللغوي) 28
ملحق بالدرس السّادس: الاِشْتِقاق الكُبّار أو (النحت): 32
الدرس السّابع: الإبدال وعلاقته بالاشتقاق1 35
أوّلا: مخارج الأصوات وصفاتها: 35
أ- مخارج الأصوات (الحروف) 37
ب- صفات الأصوات (الحروف) 41
الدرس الثامن: الإبدال وعلاقته بالاشتقاق2 47

ثانيا: العلاقة بين الصوت وبديله (مسوغات الإبدال): 47

الدرس التاسع: بين القياس والاشتقاق 1 55

أولا: علاقة القياس بالاشتقاق عند اللغويين (نظريا) 55

الدرس العاشر: بين القياس والاشتقاق 2 61

ثانيا: علاقة القياس بالاشتقاق من خلال النماذج (تطبيقيا) 61

الدرس الحادي عشر: الاشتقاق و التعريب 1 71

أولا: التعريب عند العرب واشتقاق المعرّبات. 71

الدرس الثاني عشر: الاشتقاق و التعريب 2 78

ثانيا: أمثلة عن التعريب استنادا إلى الاشتقاق. 78

الدرس الثالث عشر: الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي 1 84

أولا: النصوص التي تبيّن أهمية الاشتقاق ودوره في النمو اللغوي. 84

الدرس الرابع عشر: الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي 2 87

ثانيا: المعجميون ومجامع اللغة العربية- الاعتماد على الاشتقاق تأكيدا لدوره في النمو اللغوي. 87

قائمة المصادر والمراجع: 97

مدخل:

حظيت اللغة العربية بما لم تحظ به لغة أخرى من عوامل القوة والبقاء فهي اللغة التي ولدت في مهد الأبجدية الأقدم في التاريخ الإنساني، وورثت بعض عناصر أمهاتها وأخواتها من لغات الشرق القديم. كانت اللغة العربية لغةً مكتملة ناضجة في الشعر الجاهلي قبل الإسلام، فاللغة العربية ليست لها طفولة ولا شيخوخة، تتميز وتمتاز عن غيرها من لغات الأرض بأنها لغة القرآن الكريم الذي أنزله الله سبحانه وتعالى على قلب الرسول الأمين بلسان عربي مبين.

وهي ـ إلى جانب ذلك ـ تمتد في الزمان قرونا، تطاولت لتجعلها أطول اللغات الحية عمرا، كما أنها اللغة الوحيدة التي حافظت على بنيتها، وكتب لها البقاء والخلود دون فساد قبل الإسلام. ثم زادها الله سبحانه وتعالى كرامة وعزة واختارها لغة لكتابه العزيز فحفظت بحفظه، ثم عنى بها أهلها، فليست هنالك لغة نالت من الرعاية والاهتمام والبحث مثلما نالت العربية، وليست هنالك لغة تملك التراث الذي تملكه اللغة العربية[1]. فاللغة العربية في الإسلام ليست مجرد وسيلة تواصل وترابط إنساني واجتماعي ، وإنما هي أكثر من ذلك، فقد اعتبرت أيضا من نعمة من نعم الله تعالى، حيث يستخدم الإنسان هذه اللغة في

1 عكاشة محمود: علم اللغة ـ مدخل نظري في اللغة العربية، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2003م ص، 65.

العبادة ويستخدمها للتقرب من الله، ويدافع عن طريقها عن حقوقه ويحقق العدل والمساواة في الأرض.

ولتحقيق العصمة لهذه اللغة أفنى علماء العربية أعمارهم، فوضعوا لها اثني عشر علما، هي: "اللغة، والصرف، والاشتقاق، والنحو، والمعاني، والبيان، والعروض والقافية، وقرض الشعر، والخط [قوانين الكتابة]، وإنشاء الخطب والرسائل، والمحاضرات، ومنه التواريخ"[1].

موضوع الاشتقاق في العربية من الموضوعات المهمة التي نالت اهتمام المختصين والباحثين فيها، فقد عده علماء العربية علما من علومها، فهو من وسائل حفظها ونموها، وقد نال الاشتقاق اهتمام علماء اللغة الاقدمين والمحدثين فنجده في معظم كتب اللغة العربية، وهو من مشمولات ما يتحتم على طالب اللغة العربية وآدابها معرفته، لذلك نجده ضمن برامج أقسامها في جامعاتنا بصفة عامة.

1 أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1417 هـ -1997م، ج1، ص24.

الدرس الأول: مفهوم الاشتقاق

الاشتقاق في اللغة:

الاشتقاق في اللغة من شَقَّ، و"الشَّقُّ: مصدَرُ قولِكَ: شقَقْتُ والشِّقُّ الاسْمُ ويُجْمَع على شُقُوقٍ. والشَّقُّ غير بائنٍ ولا نافِذٍ والصَّدْعُ رُبَّما يكونُ من وَجْهٍ. والشُّقاقُ: تَشَقُّقُ جِلْدِ اليَدِ والرِّجْلِ من بَرْد ونحوِهِ. وتقولُ: ما بَلَغْت كَذا إلاّ بشِقِّ النفْسِ أي بمَشَقةٍ. وجانِبا كلِّ شَيءٍ شِقّاه. والشقيقُ من قَولكَ: هذا أخي وشقيقي وشِقُّ نَفْسي. وأخْتُ الرجُلِ شَقيقتُه. والشِّقَّةُ: شَظيَّة تشَقُّ من لَوْحٍ أو خَشَبةٍ"[1]، وفي لسان العرب: "الشَّقُّ: مَصْدَرُ قَوْلِكَ شَقَقْت العُود شَقّاً والشَّقُّ: الصَّدْع الْبَائِنُ، وَقِيلَ: غَيْرُ الْبَائِنِ، وَقِيلَ: هُوَ الصَّدْعُ عَامَّةً (...) والشَّقُّ: الْمَوْضِعُ الْمَشْقُوقُ كأنه سُمِّي بِالْمَصْدَرِ، وَجَمْعُهُ شُقوق. وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ: الشَّقُّ الْمَصْدَرُ، والشِّقُّ الِاسْمُ (...) يُقَالُ: شَقَّ الفجرُ وانْشَقَّ إِذَا طَلَعَ كَأَنَّهُ شَقَّ موضعَ طلوعِه وَخَرَجَ مِنْهُ (...) والشِّقُّ والشِّقَّة، بِالْكَسْرِ: نِصْفُ الشَّيْءِ إِذَا شُقَّ. (...) واشْتِقاقُ الْكَلَامِ: الأَخذُ فِيهِ يَمِينًا وَشِمَالًا. واشْتِقاقُ الْحَرْفِ مِنَ الْحَرْفِ: أَخْذُه مِنْهُ. وَيُقَالُ: شَقَّقَ الكلامَ إِذَا أَخرجه أَحْسَنَ مَخْرَج"[2]

الاشتقاق في الاصطلاح:

قال السيوطي: "الاشتقاقُ من أغْرَب كلام العرب وهو ثابت عن اللّه تعالى بنَقْل العُدول عن رسول اللّه لأنه أُوتي جَوامعَ الكَلم وهي جمعُ المعاني

---

1 الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد: كتاب العين، دار ومكتبة الهلال، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج5، ص7.

2 ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقى: لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ ج10، ص181-184.

الكثيرة في الألفاظ القليلة، فمن ذلك قوله فيما صح عنه: يقولُ اللّه: (أنا الرحمن خلقتُ الرُّحم وشققت لها من اسمي)"[1]؛ فحروف الرحم مأخوذة من حروف الرحمن.

قال التهانوي (ت 1745) صاحب (كشاف اصطلاحات الفنون) على لسان الميداني تعريفا للاشتقاق: "هو أن تجد بين اللفظين تناسبا في أصل المعنى والتركيب، فترد أحدهما إلى الآخر؛ فالمردود مشتق والمردود إليه مشتق منه. وتارة باعتبار العمل. كما يقال: هو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه؛ فالمأخوذ مشتق والمأخوذ منه مشتق منه (...) مثلا الضارب يناسب الضرب في الحروف والمعنى، وقد أخذ منه بناء على أن الواضع لما وجد في المعاني ما هو أصل تتفرع منه معانٍ كثيرة بانضمام زيادات إليه عين بإزائه حروفا وفرّع منها ألفاظا كثيرة بإزاء المعاني المتفرعة على ما تقتضيه رعاية المناسبة بين الألفاظ والمعاني، فالاشتقاق هو الأخذ والتفريع، لا المناسبة المذكورة، وإن كانت لازمة له، فالاشتقاق عمل مخصوص، فإن اعتبرنا أنه صادر عن الواضع احتجنا إلى العلم بهلا إلى عمله، فاحتجنا إلى تحديده بحسب العلم، (...) فكأنه قيل: العلم بالاشتقاق هو أن تجد بين اللفظين تناسبا في أصل المعنى والتركيب، فتعرف ارتداد أحدهما إلى الآخر وأخذه منه"[2]

وقد عرّف علم الاشتقاق كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين، واختلفوا في تعريفه، وفي بيان أقسامه، ومن تعريفاته، أنه: "(اقتطاع فرع من أصل، يدور

1 السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1998، ج1، ص295.

2 محمد علي التهانوي: كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، تح: علي دحروج، مر: رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط1، 1996، ص206-207.

في تصاريفه حروف ذلك الأصل). و(أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما، مع تناسبٍ في المعنى). و(ردّ كلمة إلى أخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى). و(نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة). ..."[1]

وبالرغم من اختلاف هذه التعريفات وتعدّدها فإن المشترك بينها، أنّ الاشتقاق: أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى[2]. توليدٌ لبعض الألفاظ من بعضٍ، ورجوعٌ بها إلى أصل واحد يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد، وتتمظهر في أقسام الاشتقاق الثلاثة الشائعة: الأصغر، والكبير، والأكبر، وفي القسم الرابع الملحق بها؛ وهو النحت الذي يؤثر بعض المحدثين تسميته بـ (الاشتقاق الكبّار)[3]

وقد حدّ التهانوي للاشتقاق شروطا بينها في قوله: "اعلم أنه لا بدّ في المشتق اسما كان أو فعلا من أمور: أحدها أن يكون له أصل، فإن المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر، ولو كان أصلا في الوضع غير مأخوذ من غيره لم يكن مشتقا. وثانيا أن يناسب المشتق الأصل في الحروف، إذ الأصالة والفرعية باعتبار الأخذ لا تتحققان بدون التناسب بينهما، والمعتبر المناسبة في جميع الحروف الأصلية، فإن الاستسباق من السبق مثلا يناسب الاستعجال من العجل في حروفه الزائدة والمعنى، وليس بمشتق منه بل من السبق. وثالثا المناسبة في المعنى سواء لم يتفقا فيه أو اتفقا فيه، وذلك الاتفاق بأن يكون في المشتق معنى الأصل

1 راجي الأسمر: المعجم المفصل في علم الصرف، مر: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1993، ص139.

2 عبد الله أمين: الاشتقاق، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 2000، ص1.

3 صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط16، 2006، ص174.

إما مع زيادة كالضرب فإنه للحدث المخصوص، والضارب فإنه لذاتٍ ما له ذلك الحدث، وإما بدون زيادة سواء كان هناك نقصان كما في اشتقاق الضرب من ضرب على مذهب الكوفيين أو لا، بل يتحدان في المعنى كالمقتل مصدر من القتل، والبعض يمنع نقصان أصل المعنى في المشتق وهذا هو المذهب الصحيح. وقال البعض لا بد في التناسب من التغاير من وجه فلا يجعل المقتل مصدرا مشتقا من القتل لعدم التغاير بين المعنيين. وتعريف الاشتقاق يمكن حمله على جميع هذه المذاهب"[1]

1 محمد علي التهانوي: كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، تح: علي دحروج، مر: رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط1، 1996، ص207.

الدرس الثاني: الاشتقاق في اللسانيات الحديثة

جاء في (فصول في فقه اللغة) لرمضان عبد التواب أن: "الاشتقاق (Etymologie) عند علماء الغرب أحد فروع علم اللغة التي تدرس المفردات، وينحصر مجاله في أخذ ألفاظ القاموس كلمة كلمة، وتزويد كل واحدة منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية، يذكر فيها: من أين جاءت؟ ومتى وكيف صنعت؟ والتقلبات التي مرت بها. فهو إذن علم تاريخي، يحدد صيغة كل كلمة في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه، ويدرس الطريق الذي مرت به الكلمة، مع التغييرات التي أصابتها من جهة المعنى، أو من جهة الاستعمال"[1].

فهو عند علماء الغرب بهذا المعنى علم نظري يعنى بتاريخ الكلمة، ويتتبع حياتها عبر العصور المختلفة، أما عند العرب فهو علم عملي تطبيقي مختلف في مفهومه عن الاشتقاق عند اللغويين الغربيين لأنه يقوم على توليد بعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد، استنادا إلى مادتها ودلالتها[2].

غير أن الدرس اللغوي الحديث شهد تطورا مهما في مجال الصرف عامة. وقد استثمر كثير من الباحثين العرب نتائج هذه الأبحاث اللسانية في مقاربتهم لظاهرة الاشتقاق. وأبرز ما تحقق من استثمار هذه الجهود: اعتماد الاشتقاق معيارا لتصنيف اللغات، واعتماد تصور الجديد لأصل الاشتقاق.

---

1 رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، الشركة الدولية للطباعة، ط6، 1999، ص290.

2 ينظر م ن، ص ن.

1- اعتماد الاشتقاق معيارا لتصنيف اللغات:

تنبه عدد من اللسانيين المحدثين إلى أهمية الاشتقاق باعتباره معيارا لتصنيف اللغات. وتصنّف اللغات البشرية وفق معايير عدة، منها[1]:

- **معيار القرابة التاريخية** الذي يصنف اللغات البشرية إلى مجموعة فصائل على افتراض وجود أصل مشترك تنحدر منه لغات كل فصيلة)اللغات السامية واللغات الهندية الأوربية مثلا.).

- **ومعيار التقارب الجغرافي** الذي يصنف اللغات باعتبار مواقعها الجغرافية إلى مجموعة إقليمية تمتلك مجموعة من السمات اللغوية المشتركة جراء ضروب من الاحتكاك المختلفة بين أهل هذه اللغات المتاخمة، ومن ذلك اللغات الإسكندنافية واللغات الإفريقية.

- **ومعيار التقارب النوعي** - وهو ما نستند إليه في هذا العرض - والذي من خلاله تصنف اللغات بحسب خصائصها البنيوية بغض النظر عن أصولها التاريخية أو مواقعها الجغرافية. وتشمل هذه الخصائص البنيوية: النظام الصوتي، والصرفي، والتركيبي للغات. ويعد البحث في خصائص "النظام الصرفي" خاصة أقدم ضروب البحث التي تبنت معيار التصنيف النوعي للغات، بل قد يكون

1 ينظر: جمال والزين: الاشتقاق بين المقاربة اللغوية القديمة والمقاربة اللسانية الحديثة، الاشتقاق والنص: إبستيمولوجيا المصطلح وقواعد الإعمال ت بحوث محكمة، مؤسسة الراوي للتجارة والخدمات الرشيدية - جامعة مولاي اسماعيل - مكناس - المغرب، ط1، 2018م، ص298.

أشهرها كذلك. وهو ينهض على رصد الوسائل التي تصطنعها اللغات لتكوين الكلمات ونقل المعاني[1].

واستنادا إلى هذا المعيار يفرق اللغويون المحدثون بين نوعين من اللغات: لغات سلسلية أو إلصاقية تعتمد في صوغ الألفاظ والمصطلحات على منهج الضم والتركيب (الإلصاق)، وهذا شأن معظم اللغات الهندية الأوربية. ولغات غير سلسلية أو تصريفية تجعل من نظامها الصرافي ميدانا رحبا للتوليد وإعادة إنتاج الصيغ من المادة اللغوية الواحدة، وذلك شأن اللغة العربية وأخواتها من اللغات السامية. فهي لغات اشتقاقية تعتمد التصرف في الجذور منهجا لتوليد المفردات الجديدة. وبيان ذلك: أن جمهرة مفردات العربية تؤول – لدى التحليل – إلى جذور مصهورة في صيغ؛ فأما الجذور فيتألف معظمها من صوامت ثلاثة، يرتبط بها معنى معجمي عام. وأما الصيغ، فتمثل القوالب التي تنصهر فيها هذه الجذور لتتشكل في هيئة مفردات يتداولها أهل اللغة تداولا فعليا. ثم إن هذه الصيغ – فعلية كانت أو اسمية – هي المسؤولة عن توجيه المعاني المعجمية للجذور أو تنويعها[2].

وفي دراسة لجون مكارثي بعنوان (النظرية فوق المقطعية للصرافة غير السلسلية)، ذكر أن "الصيغة الصرفية في اللغات السامية، ومنها العربية، تستند في اشتقاقها إلى ما يسميه بالطبيعة غير السلسلية للغة العربية انطلاقا من جذر معين تبدو فيه الصيغ المشتقة منه مشتركة في الدلالة. أما إنتاج البنية الصرفية في

1 ينظر: عبد الكريم محمد حسن: جبل الخصيصة الاشتقاقية للعربية ودورها في تنمية الثروة اللغوية وفقهها، أعمال المؤتمر الدولي: اللغة لعربية والتنمية البشرية، الواقع والرهانات ـ مركز الدراسات والبحوث بوجدة ـ المغرب، أفريل ـ 2008، ص257.

2 ينظر م ن، ص 263.

اللغات الهندوأوربية فإنه يعتمد على النظام التنضيدي باستعمال الدوامج من سوابق ولواحق التي برغم محدودية إنتاجها لا تعكس الدلالة الموحدة التي يعكسها الجذر العربي"[1]

ويذهب سميح مقدادي إلى أنه لما كانت معظم اللغات الغربية لا تشكل فيها السمة الاشتقاقية ظاهرة مطردة كما هو الشأن بالنسبة للعربية، فقد ركز الدرس اللساني في تحليله للكلمة على الجانب الإلصاقي في المقام الأول بسبب اعتماد هذه اللغات عليه في توليد الألفاظ، ويرى أن اللسانيين الغربيين رغم التفاتهم لظاهرة الاشتقاق، واعتمادها معيارا لتصنيف اللغات، فإنهم لم يعيروا هذه الظاهرة الاهتمام الكافي عند تطبيقهم لنظرية المورفيم التي يقوم عليها الدرس الصرفي الحديث. ويرجع سبب ذلك – في تقديره إلى أن ميدان تطبيقاتهم كان موجها إلى اللغات الغربية التي تكاد تفتقر إلى هذه الظاهرة[2].

إن غلبة السمة الاشتقاقية في العربية لا يعني انتفاء الإلصاقية، بل إن العربية لم تجهل طريقة الإلصاق هذه، فإلى جانب استخدام الحركات في صوغ المشتقات، نجد مجموعة من الزوائد اللازمة لبعض المشتقات، كاسم الفاعل، واسم المفعول، واسمي الزمان والمكان. وهذه اللواصق هي ما يصطلح عليها باللواصق الاشتقاقية. «ويفهم من عبارة اللواصق الاشتقاقية اتصال هذه

1 جمال والزين: الاشتقاق بين المقاربة اللغوية القديمة والمقاربة اللسانية الحديثة، ص299-300.

2 ينظر: سميح أحمد محمد مقدادي: ظاهرة الاشتقاق من الدرس اللغوي العربي إلى اللسانيات: إشكالية المعالجة وزاوية النظر، مجلة أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مج7، ع22، 2016، ص85-86..

اللواصق بأشكال الاشتقاق الداخلية في صوغ المصطلحات العلمية، وغيرها، بحيث تصبح جزءا من بنية الكلمة.»[1]

2- اعتماد تصور الجديد لأصل الاشتقاق:

يقتضي الاشتقاق عند القدماء وجود صيغة أصلية تتولد عنها صيغ فرعية. وقد سار على هذا الفهم كثير من علماء العربية المحدثين. فقد عرفه العرب القدامى والمحدثون بأنه "(اقتطاع فرع من أصل، يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل). و(أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما، مع تناسبٍ في المعنى). و(ردّ كلمة إلى أخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى). و(نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة). ..."[2] غير أن اللسانيات الحديثة تذهب إلى أن مفهوم الجذر هو الذي يقوم عليه تكوين المفردات في اللغات السامية ومنها العربية، فالمفردة انطلاقا من هذا التصرف تتكون من أصول جذرية تشكل عناصر تكوينها، ويؤدي التأليف بين هذه العناصر إلى مفردة تنتمي إلى مقولة معجمية غالبا ما تكون اسما أو فعلا أو صفة. ويكون هذا التأليف بتعاقب عدد من الصوائت (الحركات) على الجذر الصامتي لتتولد عن طريق اتحاد الصوامت بالصوائت المفردة المطلوبة[3].

لا شك في أن اللسانيات الحديثة ساهمت إضاءة جوانب مختلفة للنظر إلى الاشتقاق، بعدّه معيارا لتصنيف اللغات من ناحية، بالإضافة إلى استفادة اللغويين العرب المحدثين من الأبحاث اللسانية التي أغنت الدرس الصرفي، خصوصا تلك

1 جمال والزين: الاشتقاق بين المقاربة اللغوية القديمة والمقاربة اللسانية الحديثة، ص300.

2 راجي الأسمر: المعجم المفصل في علم الصرف، مر: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1993، ص139.

3 جمال والزين: الاشتقاق بين المقاربة اللغوية القديمة والمقاربة اللسانية الحديثة، ص301.

التي اهتمت بأصل الاشتقاق، مستندة إلى الجذر، لتقدم للباحثين العرب فهما جديدا لظاهرة الاشتقاق بعيدا عن سجالات أنصار مدرستي البصرة والكوفة، بين المصدر والفعل.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الآداب واللغات

الدرس الثالث: أنواع الاشتقاق:

قبل الكلام في أنواع الاشتقاق أو أقسامه، رأينا أوّلا أن نقف على اختلاف العلماء في وجود الاشتقاق أصلا، ثم اختلافهم في تقسيمه، فقد أورد ابن السراج في رسالة الاشتقاق ما يشير إلى وجود من ينكر الاشتقاق في اللغة، فقال بعد تعريف الاشتقاق: "هذا موجز عن الاشتقاق كما استقر، غير أن القدماء كانوا في خلاف حوله قبل أن يستقر، فكان منهم فريق ينفي وجوده في اللغة، وفريق يقول: إن كل لفظتين بينهما اتفاق ما فبينهما علاقة معنوية، والجمهور على أن في اللغة ألفاظا متقاربة لفظا متقاربة معنى، ومنها ما هو متقارب في اللفظ متفارق في المعنى"[1].

كانت دراسة علماء العربية القدامى للاشتقاق تدور حول الاشتقاق الصرفي واللغوي، فكل جهدهم في هذا المضمار يتركز حول تتبع المادة وجميع ما تصرف منها للكشف عن العلاقة بين معانيها ومعرفة أحوال صيغها وأوزانها فمادة (ض ر ب) يصاغ منها المضارع، الأمر، اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغة المبالغة..... وما إلى ذلك ما يسمى بالمشتقات القياسية أو الصرفية كذلك يشتق منها صيغ أخرى، كالضرب، والإضراب ونحوهما مما يسمى بالاشتقاق اللغوي[2].

---

1 أبو بكر محمد ابن السري السراج: رسالة الاشتقاق، تح: محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري، د م، ص18.

2 ينظر: محمد احمد زكي: الاشتقاق في العربية بين القدامى والمحدثين دراسة موجزة، مجلة كلية التربية الأساسية ـ جامعة بابل، كانون الثاني ـ 2013، العدد10، ص343..

وظلت دراسة الاشتقاق على هذه الحال حتى القرن الرابع الهجري، وفي هذا القرن يطالعنا ابن جني في كتابه (الخصائص) بنوع جديد من الاشتقاق سماه (الاشتقاق الكبير) كما سياتي وفرّق في كتابه بين نوعين من الاشتقاق: صغير أو أصغر: ذلك الذي عُرِفَ بين العلماء قبل ابن جني (بالصرفي واللغوي)، وكبير وأكبر: وهو تغليب الحروف: الأصل الثلاثي على صوره الست كما سيأتي وهذا نص ابن جني: "الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقَّراه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه. وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة والسليم : اللديغ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة . وعلى ذلك بقيّة الباب إذا تأوّلته وبقيّة الأصول غيره كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (زب ل) على ما في أيدى الناس من ذلك. فهذا هو الاشتقاق الأصغر. (...) وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه"[1].

وإذا كان ابن جني أول من فرّق بين الاشتقاق الصغير والاشتقاق الكبير، فإن الناظر في كتب الاشتقاق أو ما تحدّث من كتب اللغة عن الاشتقاق، يرى شيئا من التباين في تسمية أنواعه، وكذلك في عددها، سواء في ذلك القدامى أو المحدثون، فمنهم من قصرها على نوعين؛ هما الصغير والكبير، ومنهم من أضاف الأكبر، ومن المحدثين من أضاف الكبّار، ويمكن حصر هذه الأقوال في

1 أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت، ج2، ص133-134.

أربعة أنواع هي: الاشتقاق الصغير أو الأصغر، والاشتقاق الكبير، والاشتقاق الأكبر، والاشتقاق الكبّار الذي هو النحت، على الرغم من أن بعض العلماء يخرجه من باب الاشتقاق لتوليده من كلمتين، فلا يرتبط بالاشتقاق إلا بمعناه العام؛ أي أخذ شيء من شيء[1].

1 محمد بن مريعي بن محمد الحازمي: الاشتقاق تعريفه وأنواعه، كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1430/1429هـ، ص13.

كلية الآداب و اللغات

الدرس الرابع: الاشتقاق الصغير أو الأصغر

أشرنا إلى أن العلماء اختلفوا في تحديد أنواع الاشتقاق، غير أن مداها أربعة أقسام، هي: الاشتقاق الصغير أو الأصغر، والاشتقاق الكبير، والاشتقاق الأكبر، والاشتقاق الكبّار الذي هو النحت، وبيانها على النحو الآتي:

الأول: الصَّغِير أَو الأَصْغَر.

ويُعَرَّف بِأَنَّهُ: أَخذ صِيغَة من أُخْرَى مَعَ اتِّفَاقهمَا معنى ومادة أَصْلِيَّة وهيئة تركيب لَهَا؛ ليدل بِالثَّانِيَةِ على معنى الْأَصْلِيَّة بِزِيَادَة مفيدة؛ لأَجلهَا اخْتلفَا حروفا وتركيبا كضارب من الضَّرْب، وحَذِر من الحَذَرِ[1]، أو هو نزع لفظ من آخر أصل له بشرط اشتراكهما في المعنى والأحرف الأصول وترتيبها، كاشتقاقك اسم الفاعل (ضارب) واسم المفعول (مضروب) و الفعل (تضارب) وغيرها من المصدر (الضرب) على رأي البصريين أو من الفعل (ضَرَبَ) على رأي الكوفيين[2].

وهذا النوع من الاشتقاق هو أكثر أنواع الاشتقاق ورودا في العربية، وأكثرها أهمية، وإذا أطلقت كلمة (الاشتقاق) فإنها تنصرف إليه ، ولا تنصرف إلى غيره إلا بتقييد. وأفراده عشرَة هِيَ:

---

1 ينظر: السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص275.

2 ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986، ص 144-145..

1ـ الْفِعْل الْمَاضِي 2- الْفِعْل الْمُضَارع 3- فعل الْأَمر 4- اسْم الْفَاعِل 5- اسْم الْمَفْعُول 6- الصّفة المشبهة 7- اسْم التَّفْضِيل 8- اسْم الزَّمَان 9- اسْم الْمَكَان 10- اسْم الْآلَة[1].

وقد تناوله الصرفيون و اللغويون على حد سواء ، إلا أن علماء الصرف يتناولونه بالبحث من حيث هيئات الكلمات وصورها في الاشتقاق، أما علماء اللغة فيبحثون فيه من جهة أخرى؛ أي من حيث اشتراك الكلمتين في الحروف وفي المناسبة بينهما في المعنى دون التفات إلى حركات و سكون . هذا وقد تباينت أراء العلماء في حجم الدائرة التي يشملها الاشتقاق من الكلم، واختلفوا بين من عدّ الكلام كله مشتقا، وبين من عدّه كله أصلا، وبين من عدّ بعضه أصلا وبعضه مشتقا، قال السيوطي: "واختلفوا في الاشتقاق الأصغر فقال سيبويه والخليل وأبو عمرو وأبو الخطاب وعيسى بن عمرو الأصمعي وأبو زيد وابن الأعرابي والشيباني وطائفة: بعضُ الكَلم مشتقٌّ وبعضُه غيرُ مشتقّ. وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين: كلُّ الكَلم مشتقٌّ، ونُسب ذلك إلى سيبويه والزّجاج. وقالت طائفة من النظار: الكلم كلُّه أصلٌ والقول الأوسط تخليط لا يعدُّ قولاً لأنه لو كان كل منها فرعاً للآخر لدار أو تسلسل وكلاهما محال بل يلزم الدَّور عيناً لأنه يثبت لكلّ منها أنه فرْع وبعضُ ما هو فرعٌ لا بدَّ أنه أصل ضرورة أن المشتقَّ كلَّه راجع إليه أيضاً"[2]

1 ينظر: عبد الفتاح الدجني: في الصرف العربي ـ نشأة ودراسة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1983، ص166.

2 السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص276.

وقد اختلفت مدرستا البصرة والكوفة في أصل الاشتقاق، وقد نصّ سيبويه على اشتقاق الفعل من المصدر، وهو قوله: "أما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعِ ومِكُث وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ"[1].

وقد فصّل العكبري في التبيين في ما ذهب إليه أنصار المصدر، وأنصار الفعل، وبيانها على النحو الآتي، في قوله:

"والدليل على أنّ الفعل مشتق من المصدر طرق منها: وجود حدّ الاشتقاق في الفعل، وذلك أنّ الفعل يدلُّ على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقّاً وفرعاً على المصدر، كلفظ ضارب ومضروب، وتحقيق هذه الطَّريقة أنّ الاشتقاق يراد لتكثير المعاني، وهذا المعنى لا يتحقّق إلاّ في الفرع الذي هو الفعل، وذاك أنّ المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط، ولا يدلّ على الزَّمان بلفظه، والفعل يدلّ على الحدث والزمان المخصوص، فهو بمنزلة اللفظ المركّب، فإنّه يدلّ عليه المفرد، ولا تركيبَ إلاّ بعدَ الإفرادِ، كما أنّه لا دِلالةَ وعلى الحَدثِ والزَّمان المَخصوص إلاّ بعدَ الدِّلالةِ على الحَدَثِ وَحده، وقد مُثّل ذلك بالنَّقرة من الفِضّة، فإنَّها كالمادّة المُجرّدة عن الصُّورة، فالفِضّة من حيث هي فضّة لا صورةَ لها، فإذا صِيغ منها جامٌ، أو مِرآةٌ أو قارورةٌ كانت تِلك الصُّورة مادةً مخصوصةً، فهي فَرعٌ على المّادةِ المُجرّدة، كذلك الفعل هو دليلُ الحَدث وغيره، والمَصدر دليلُ الحَدث وحدَه، فبهذا يَتَحَقّق كونُ الفعلِ فرعًا لهذا الأَصلِ.

1 عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1، ص12.

طريقةٌ أخرى: هي أنّا نقولُ: الفعلُ يشتمِلُ لفظُهُ على حروفٍ زائدةٍ على حروفِ المَصدَرِ، تدلُّ تِلك الزّيادةُ على معانٍ زائدةٍ، على معنى المَصدر فكانَ مشتقّاً من المصدَر كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ والمكانِ والزّمانِ، كضاربٍ وضَرْبٍ ومَضروبٍ، وبيانه: أنَّك تَقولُ في الفعلِ ضَرَبَ فتحرّك الراء فيختلفُ معنى المَصدر، ثمّ تقول استضْرَب فتدلّ هذه الصّيغة على معنى آخر، ثمّ تقول اِضرب ونَضرب وتَضرب ويَضرِب، فتأتي هذه الزّوائد على حروفِ الأصلِ وهي الضّاد والرّاء والباء مع وجودها في تلك الأمثِلة، ومعلومٌ أنَّ ما لا زيادةَ فيه أَصلٌ لما فيه الزّيادة.

طريقةٌ أُخرى: هي أنَّ المصدَر لو كان مُشتقّاً من الفعلِ لأدَّى ذلك إلى نَقضِ المعاني الأُوَل، وذلك يخلّ بالأصول، بيانه: أنّ لفظَ الفعل يَشتملُ على حروفٍ زائدةٍ ومعانٍ زائدةٍ وهي دِلالته على الزَّمان المَخصوص، وعلى الفاعل الواحدِ والجماعةِ والمؤنّثِ والحاضرِ والغائبِ، والمصدَرِ يذهبُ ذلك كلُّه، إلاّ الدّلالة على الحَدث، وهذا نقضٌ للأَوضاعِ الأُوَل، والاشتقاقُ يَنبغي أن يُفيد تَشييدَ الأصولِ وتَوسعة المَعاني، وهذا عَكسُ اشتقاقِ المَصدر من الفِعل.

واحتجَّ الآخرون من ثَلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّ المصدَرَ مفْعَل وبابه أن يكون صادِرًا عن غيرِه، وأمَّا أن يَصدُرَ عنه غيرُه فكلاّ.

والثاني: أنّ المصدَرَ يعتلّ لاعتلالِ الفعلِ، والاعتلالُ حكمٌ تسبقه علّته، فإذا كان الاعتلالُ في الفعلِ أولاً وجبَ أن يكون أصلاً، ومثالُ ذلك قولُكَ صامَ صِيامًا، وقامَ قِيامًا، فالواو في قام: أصلٌ اعتُلّت في الفِعل فاعتُلّت في القِيام، وأنتَ لا تقولُ اعتُلّ ((قامَ)) لاعتلالِ القيامِ.

والوجهُ الثالث: أنّ الفعلَ يَعملُ في المَصدرِ كقولك: ((ضَربته ضربًا)). ف ((ضربًا)) منصوب ب ((ضربت))، والعاملُ مؤثِّرٌ في المَعْمُولِ، والمُؤَثِّرُ أَقوى من المُؤَثَّرِ فيه، والقُوّةُ تَجْعَلُ القَوِيَّ أصلاً لِغيره.

والجواب: أمّا الوجهُ الأول فليس بشيء؛ وذلك أنّ المصدرَ مشتقٌّ من صدرت عن الشيء إذا وليتَه صدرَكَ وجعلتَه وراءَك ومن ذلك قولهم: ((المَورِد والمَصدَرُ)) يشارُ به إلى الماء الذي ترد عليه الإبل ثمّ تَصدر عنه ولا معنى لهذا إلاّ أنّ الإبل تتولّى عن الماء، وتصرِفُ عنه صدورَها فيقالُ قد صَدَرَتْ عن الماءِ وقد شاعَ في الكلام قولُ القائل: فلانٌ موفّقٌ فيما يُورده ويُصدره، وفي مَوارده ومَصادره، وكلٌّ ذلك بالمعنى الذي ذكرناه، وبهذا يتحقّق كون الفعل مُشتقّاً من المَصدر؛ لأنّه بمنزلةِ المكانِ الذي يَصدُرُ عنه.

أمّا الوجهُ الثّاني: فغير دالٍّ على دَعواهم؛ وذلك أنّ الاعتلالَ شيءُ يُوجبه التَّصريفُ وثِقَلُ الحُروف، وبابُ ذلك الأَفعال؛ لأنّ صيغَها تَختلف لاختلاف معانيها، فقامَ مثلاً أصله قَوَمَ، فأُبدلت الواوُ ألفًا، لتحرُّكها، فإذا ذُكرت المَصدر من ذلك كانَت العِلّةُ المُوجبة للتغييرِ قائمةً في المَصدَرِ وهو الثِّقَل.

وجواب آخر: وهو أنّ المصدرَ الأصليَّ هو ((قَوْم)) كقولك ((صَوْم)) ثمّ اشتَقّقت منه فعلاً وأعللته لما ذكرنا، فعدلت عن قومٍ إلى قيام؛ لتناسب بين اللّفظين للمعنيين المشتركين في الأصل، يَدلّ على ذلك أنَّ المصدرَ قد يأتي صَحيحًا معتلٌّ، والفعلُ يجبُ فيه الإعلال، مثل الصّوم والقّول والبَيع، فإذا اشتققتَ منها أفعالاً أعلَلْتَها فقلت: صامَ وقامَ وباعَ.

فقد رأيتَ كيفَ جاءَ الإعلالُ في الفعلِ دونَ المصدَرِ؟ فاختلَّت الثّقةُ بما عُلّل به"[1].

فلا نحتاج ـ كما رأينا ـ إلى كبير جهد للذهاب إلى ما ذهب إليه البصريون بعدّهم المصدر أصلا للاشتقاق على حساب الفعل.

1 ينظر: العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص 144-148..

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة 08 ماي 1945 - قالمة

الدرس الخامس: الاشتقاق الكبير أو القلب المكاني

وعَرَّفه العلماء بأنّه أخذ كلمة من كلمة مَعَ تناسبهما فِي الْمَعْنى واتفاقهما فِي الْحُرُوف الْأَصْلِيَّة دون ترتيبها، مثل: حمد ومدح. وأيس ويئس، والحلم وَالْحمل، ودهده وهدهد[1]، وَجُمْهُور الصرفيين يطلقون على هَذَا النَّوْع الْقلب المكاني. وَأول من فكر فِيهِ الْخَلِيل بن أَحْمد الفراهيدي (ت170هـ) وعلىّ أساس تِلْكَ الفكرة رتب مُعْجَمه (كتاب الْعين) وَلَكِن أول من بسط فِيهِ القَوْل وَبَين جوانبه ووضحه أَبُو الْفَتْح عُثْمَان بن جني (ت392هـ) الَّذِي ذكر أَن شَيْخه أَبَا عليّ (ت 377هـ) كَانَ يسْتَأْنس به يَسِيرا[2].

وقد ولع ابن جني بهذا أنواع الاشتقاق الذي قال فيه: " وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شئ من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد . (...) نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك) وكذلك (ق و ل) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و) (ل و ق) وهذا أعوص مذهبا وأحزن مُضطرَبا"[3]، وقد انفرد ابن جني بتسمية هذا الاشتقاق

---

1 ينظر: محمد الطنطاوي: تصريف الأسماء، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، ط6، 1408هـ ص39.

2 ينظر: صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، ص174.

3 أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت، ج2، ص134.

بالأكبر، ومن الشواهد التي قدمها لهذا النوع: "ج ب ر" قال: " فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهي - أين وقعت - للقوّة والشدّة . منها (جبرت العظم والفقير) إذا قوّيتهما وشددْت منهما والجَبْر : المِلك لقوّته وتقويته لغيره . ومنها (رجل مجرَّب) إذا جَرَسْته الأمور ونجذَته فقويت مُنَّته واشتدَّت شكيمته . ومنه الجِرَاب لأنه يحفظ ما فيه وإذا حُفظ الشيء وروعى اشتدّ وقوى وإذا أُغفل وأُهمل تساقط ورَذِيَ . ومنها (الأبجر والبُجْرة) وهو القوى السُرَّة . ومنه قول عليّ صلوات الله عليه : إلى الله أشكو عُجرِى وبُجَرِى تأويله : همومى وأحزاني وطريقه أن العُجْرة كل عُقْدة في الجَسَد فإذا كانت في البطن والسرّة فهي البُجرة والبَجَرة تأويله أن السُرَّة غلُظت ونتأت فاشتدّ مسُّها وأمرها . وفُسّر أيضا قوله : عُجَرى وبُجَرى أي ما أُبدى وأُخفى من أحوالى . و (منه البُرْج لقوته في نفسه وقوّة ما يليه) به وكذلك البرج لنقاء بياض العين وصفاء سوادها هو قوّة أمرها، وأنه ليس بلونٍ مستضعَف ومنها رجَّبت الرجل إذا عظَّمته وقوَّيت أمره . ومنه رَجَب لتعظيمهم إيّاه عن القتال فيهِ وإذا كَرُمت النخلة على أهلها فمالت دَعَموها بالرُجْبة وهو شئ تُسند إليهِ لتقوى بهِ . والراجِبة : أحد فصوص الأصابع وهي مقويِّة لها"[1]

وقد رأى بعض الدارسين أن ابن جنى غالى غلوا بيّنا في هذه التقاليب والدلالات، قال صبحي صالح: "إن النظرة الأولى إلى صنيع ابن جني في هذه التقاليب لا يخطئ التكلف البعيد الذي وقع فيه، وهو يلتمس الطريق نحو الرابط السحري العجيب الذي يرد هذه التقاليب جميعا إلى أصل واحد (...) ولكن الرابط الذي اهتدى إليه ابن جني ليس عاما فحسب، بل هو شديد

1 م ن، ج2، ص135-136.

العموم (...) فهل ترى أعجب من أن تفسر هذه التقاليب كلها وجميع الصور المتفرعة عنها، رغم ما لكل منها من مفهوم دقيق وإيحاء خاص بهاتين الكلمتين العامتين الموغلتين في العموم: القوة والشدة؟ (...) وإذا قارنا صنيع ابن جني في هذه التقاليب بصنيع ابن فارس (...) الذي كان لائؤمن بهذا الاشتقاق الكبير لرأينا ابن فارس في هذا الموضوع أكثر اعتدالا (...) ما من ريب عندنا في أنه اطلع على ما جاء في الجمهرة، (...) ولكنه حين ذكر في (المقاييس) صور هذه التقاليب في المواضع المناسبة لها، تبعا لمنهجه في معجمه، لم يفسرها جميعا بالقوة والشدة جملة واحدة، بل ردّ بعضها إلى أصل، وبعضها إلى أصلين، وتخرج مقتنعا إذا تلبَّثْتَ في قراءة الأصول التي أوردها أن لا جامع يربط بين بعضها البعض"[1].

لم يقتصر نقد نظرية الاشتقاق الأكبر على المحدثين؛ بل كان القدماء أسبق إلى نقد هذه النظرية، فها هو الإمام أبو حيان الأندلسي يقول عن هذا النوع من الاشتقاق: "وأما الأكبرُ فيحفظ فيه المادّة دون الهيئة فيجعل(ق و ل) و (و ل ق) و (و ق ل) و (ل ق و) وتقاليبها الستة بمعنى الخفّة والسرعة، وهذا مما ابتدعه الإمامُ أبوالفتح ابن جني وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيرًا وليس معتَمدًا في اللغة، ولا يصحّ أن يُستنبط به اشتقاق في لغة العرب، وإنما جعله أبو الفتح بيانًا لقوة ساعده، وردّه المختلفات إلى قَدْرٍ مشترك، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصّيغ، وأن تراكيبها تفيد أجناسًا من المعاني مغايرةً للقَدْر المشترك، وسببُ إهمال العرب وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه: أن الحروف قليلةٌ، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكادُ تتناهى، فخصُّوا كلّ تركيب بنوع منها؛ ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعًا كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير

1 ينظر: صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، ص174.

الموادّ حتى لا يدلّوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضّرب؛ لمنافاتهما لهم؛ لضاق الأمرُ جدًا، ولاحْتاجوا إلى ألوف حروفٍ لا يجدونها، بل فرّقوا بين مُعْتِق ومُعْتَق بحركةٍ واحدة حصل بها تمييزٌ بين ضدّين، هذا وما فعلوهُ أخْصر وأنسب وأخفّ، ولسنا نقولُ: إن اللغةَ أيضًا اصطلاحيةٌ بل المرادُ بيان أنها وقعت بالحكمة كيف فرضت، ففي اعتبار المادة دون هيئة التركيب من فساد اللغة ما بيّنت لك، ولا يُنْكَر مع ذلك أن يكونَ بين التراكيب المتّحدة المادّة معنى مشترَكٌ بينها هو جنسٌ لأنواع موضوعاتها، ولكن التحيُّل على ذلك في جميع موادّ التركيبات كطلبٍ لعنقْاء مُغرِب ولم تُحْمل الأوضاعُ البشرّية إلا على فهوم قريبة غير غامضة على البديهة؛ فلذلك إن الاشتقاقات البعيدة جدًا لا يقبلُها المحققون"[1].

1 السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص276.

الدرس السادس: الاشتقاق الأكبر (الإبدال اللغوي)

الاشتقاق الأكبر أخذ لَفْظَة من أُخْرَى مَعَ تناسبهما فِي الْمَعْنى واتحادهما فِي أغلب الْحُرُوف، مَعَ كَون المتبقي من الْحُرُوف من مخرج أَو مخرجين متقاربين مثل: نعق ونهق، وهتن وهتل، وثلب وثلم، وَيُطلق على هَذَا النَّوْع أَحْيَانًا الْإِبْدَال اللّغَوِيّ[1].

ويتميز الإبدال اللغوي (الاشتقاق الأكبر) عن الإبدال الصرفي الذي يقع لضرورة صوتية، فالإبدال الصرفي هو إبدال صوت من كلمة بصوت آخر، يقع عادة بين الأصوات المتقاربة في الحيز والمخرج كإبدال الواو ألفا في صام وأصلها من صوم ، والتاء طاء في اصطلح و أصلها اصتلح واختلف النحلة في عدد حروفه، أما الإبدال اللغوي فهو أوسع من حيث الحروف حيث أنه يشمل حروفا غير موجودة في الأول، واختلفوا في القدر، فمنهم من قال: يشمل جميع حروف الهجاء ، وضيق مجاله آخرون بأن تكون الحروف متعاقبة متقاربة المخرج.

-وقد اختلف العلماء فيه، فمنهم من اعتبره نوعا خاصا من أنواع الاشتقاق كابن جني و السيوطي، في حين ذهب آخرون إلى إنكاره، فقال بعضهم : إن الإبدال يتنافى وطبيعة الاشتقاق، واعتبروه ليس إلا ظاهرة صوتية تقوم على

1 ينظر: محمد الطنطاوي: تصريف الأسماء، ص40.

استبدال بعض الحروف ببعضها لأسباب: الخطأ في السمع، أو التطور الصوتي في الحرف المبدل، أو التصحيف الناتج عن قلة الاعجام قديما[1].

وقد فصل الجاحظ فيه القول في الباب الذي سماه: (باب في تصاقُب الألفاظ لتصاقُب المعاني)، قال: "وهذا باب واسع. من ذلك قول الله سبحانه : (ألم تر أَنَّا أرسلنا الشياطِين على الكافرين تَؤُزُّهم أَزّا) أي تزعجهم وتقلقهم . فهذا في معنى تهزُّهم هَزّا والهمزة أخت الهاء فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين . وكأنهم خَصّوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ لأنك قد تهزّ ما لا بال له كالجِذْع وساقِ الشجرة ونحو ذلك، (ومنه العَسْف والأسَف والعين أخت الهمزة كما أن الأسف يعسِف النفْس وينال منها والهمزة أقوى من العين كما أن أسَف النفس أغلظ من التردّد بالعسْف . فقد ترى تصاقُب اللفظين لتصاقب المعنيين، ومنه القَرْمة وهي الفَقْرة تُحزّ على أنف البعير. وقريب منه قلّمت أظفاري لأن هذا انتقاص للظُفُر وذلك انتقاص للجِلْد. فالراء أخت اللام والعَمَلان متقارِبان . وعليه قالوا فيها : الجَرْفة من (ج ر ف) وهي أخت جَلَفت القَلَم إذا أخذت جُلفته وهذا من (ج ل ف) وقريب منه الجَنَفَ وهو المَيْل وإذا جَلَفت الشيء أو جَرفته فقد أملَتْه عمّا كان عليه وهذا من (ج ن ف)"[2].

وقد رد صبحي صالح على الغلو في هذا النوع من الاشتقاق بقوله: "وربما لا يكون في هذه الأمثلة تعسف في التطبيق وإيغال في التعليل، ولكن التعسف

1 ينظر: صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، ص212-214.

2 ابن جني: الخصائص، ج2، ص146-147.

يظهر أشد ما يكون بعدا عن النطق في مثل قول ابن جني ..."[1] ـ وأورد النص الآتي لابن جني ـ: "نعم وتجاوزوا ذلك إلى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة : الفاء والعين واللام . فقالوا : عصر الشيء وقالوا : أَزَله إذا حبسه والعَصْر ضرب من الحبس . وذاك من (ع ص ر) وهذا من (أزل) والعين أخت الهمزة والصاد أخت الزاى والراء أخت اللام . وقالوا: الأَزْم : المنع والعَصْب : الشدّ فالمعنيان متقاربان والهمزة أخت العين والزاى أخت الصاد والميم أخت الباء . وذاك من (أزم) وهذا من (ع ص ب). وقالوا : السلب والصرف وإذا سُلِب الشيء فقد صُرِف عن وجهه . فذاك من (س ل ب) وهذا من (ص ر ف) والسين أخت الصاد واللام أخت الراء والباء أخت الفاء. وقالوا : الغدْر كما قالوا الخَتْل والمعنيان متقارِبان واللفظان متراسِلان فذاك من (غ د ر) وهذا من (خ ت ل) فالغين أخت الخاء والدال أخت التاء والراء أخت اللام. وقالوا : زأر كما قالوا : سَعَل لتقارب اللفظ والمعنى"[2].

ولم يفت الصرفيين أن يفرقوا في الإبدال بين شائع مشهور ونادر لا ينقاس، فقد رأوا الشائع يكثر وقوعه في حروف لا تزيد على اثني عشر كالتي جمعها أبو علي القالي في قوله: "طال يوم أنجدته"، وجعلها بعضهم أربعة عشر حرفًا، وبلغ بها ابن مالك اثنين وعشرين[3]، وأراد ابن يعيش أن يعلل حصرها في واحد من تلك الأعداد المذكورة، فرأى أن مراد الصرفيين استقراء الحروف التي كثر إبدالها واشتدت واشتهرت بذلك، قال: "فأمّا حَصْرُ حروف البدل في العدّة التي ذكرها،

1 صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، ص212.

2 ابن جني: الخصائص، ج2، ص150.

3 صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، ص233.

فالمراد الحروف التي كثُر إبدالُها، واشتدّت، واشتهرت بذلك، ولم يُرِد أنّه لم يقع البدل في شيء من الحروف سوى ما ذكر. ولو أراد ذلك، لكان محالًا"[1]. أما النادر الذي لا ينقاس، فقد لاحظ الصرفيون إمكان وقوعه في جميع حروف الهجاء. ولعلهم بإدراكهم هذه الحقيقة فتحوا الباب للغويين على مصراعيه حتى استكثروا في الإبدال من الغرائب والنوادر، وطلعوا على الباحثين بأحرف وقع فيها الإبدال على الرغم من تباعدها صفة ومخرجًا. وقد تكون شواهدهم التي أتوا بها تقريرًا لهذه الظاهرة اللغوية المدهشة أقل وأندر من أن يبالي بها أو يقام لها وزن أو يستنتج منها قانون، وربما لا تجاوز شواهدهم على الحرف الواحد المبدل أحيانًا أصابع اليد الواحدة، وقد تكون صور كثيرة مما استشهدوا به مهجورة في لغة العرب، أو نادرة الاستعمال فيها، أو لم يستعملها العرب قط وإن جاءت على النسيج العربي وكانت جائزة الاستعمال. ولكن اللغويين في هذا كله لم يعرفوا أنفسهم إلا نقلة أمناء، فرووا القيل النادر مثلما رووا الكثير الشائع، وحرصوا على أن يعرضوا هذا وذاك كما سمعوهما دون زيادة ولا نقصان[2].

1 يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي: شرح المفصل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2001م،ج5، ص348.

2 صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، ص233-234.

ملحق بالدرس السّادس: الإشْتِقاق الكُبّار أو (النحت)*:

الِاشْتِقَاق الْكُبَّار هُوَ أَخذ كلمة من كَلِمَتَيْنِ أَو أَكثر مَعَ تناسب الْمَأْخُوذ والمأخوذ مِنْهُ فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى مثل: عبشمي وعبدري فِي عبد شمس وَعبد الدَّار، وبسمل وسبحل قَالَ بِسم الله وَسُبْحَان الله، وَكثير من الْعلمَاء يُسَمِّيه بالنحت، فكما يزيل النجار من خشبتين فأكثر ما فيها من زوائد ونتوء بالقدوم، ويُلقي النُّحاتة، ويستبقي الصالح المسوّى منها، ويضم بعضه إلى بعض، ويؤلف منه قطعة واحدة، كذلك يفعل المشتقّ؛ فيزيل من كلمتين أو أكثر بعض ما فيها من أحرف غير صالحة للضم، ويستبقي الأحرف الصالحة للضمن ثم يضم بعضها إلى بعض، ويؤلف منها كلمة واحدة[1]. وقد أشرنا إلى أن من العلماء من أخرج هذا النوع من باب الاشتقاق لأنه يقوم على الجمع بين كلمتين[2].

وأنواعه أربعة: فعلي، ووصفي، واسمي، ونسبي، وقد فصلها سعيد الأفغاني على النحو الآتي[3]:

1- فعلي: ينحت من الجملة دلالة على النطق بها، أو حدوث مضمونها، فأمثلة الحالة الأولى: بأبأ = قال بأبي أنت، جعفل = قال: جعلت فداك،

---

* لا يندرج هذا الدرس ضمن برنامج السنة الأولى ماستر لسانيات عربية، غير أنني رأيت أن أضيفة لأهميته، وفتحا للآفاق المعرفية للطلبة.

1 عبد الله أمين: الاشتقاق، ص391-392.

2 ينظر: محمد بن مريعي بن محمد الحازمي: الاشتقاق تعريفه وأنواعه، ص13.

3 سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، كلية الآداب ـ دمشق، 1994م، ص134-135.

سبحل = قال: سبحان الله، دمعز = قال: أدام الله عزك، سمعل = قال: السلام عليكم ... وغيرها.

ومثال الحالة الثانية: بعثر = بعث وأثار.

2- وصفي: ينحت من كلمتين دلالة على صفة بمعناهما أو أشد منه: ضبْطر = من الضبط والضبر (الاكتناز)، صلْدم (شديد الحافر) = من الصلْد والصدم، صهْصَلِق = من الصهيل والصلق (وهو الصوت المرتفع).

3- اسمي: ينحت من اسمين جامعا بين معنييهما، نحو: جلمود = جلد + جمد، حبْقُر = حب قُرْ (وهو البرَد)، عقابيل (بقايا العلة في الجسد) = عقبى العلة وعقبى الحمى، وهي كلمة لا مفرد لها.

4- نسبي: ينحت نسبة إلى علمين، نحو: طبرخزي = نسبة إلى طبرستان وخوارزم، شفحنتي = نسبة إلى الشافعي وأبي حنيفة.

وسمع عن العرب: عبشمي = نسبة إلى عبد شمس، وعبدري = نسبة إلى عبد الدار، ومرقسي = نسبة إلى امرئ القيس، وتيملي = نسبة إلى تيم اللات ... وغيرها.

ولم يعرف العرب كثيرًا هذا اللون من الاشتقاق، ولم يَغلوا فيه غلوهم في أنواع الاشتقاق الثلاثة الشائعة، ولعلهم لم يؤنسوا دافعًا للغلو فيه؛ لأن أنواع الاشتقاق أغنتهم عنه، فلم يخلفوا لنا من الشواهد عليه إلا النزر اليسير.

ولكن قلة النحت في لسان العرب لا تنفي الشواهد المحفوظة فيه ولا الصلة الوثيقة التي تربطه بالاشتقاق، فإن مراعاة معنى الاشتقاق تنصر جعل النحت

نوعًا منه[1]، ففي كل منهما توليد شيء من شيء، وفي كل منهما فروع وأصل، ولا يتمثل الفرق بينهما إلا في اشتقاق كلمة من كلمتين أو أكثر على طريقة النحت، واشتقاق كلمة من كلمة في قياس التصريف[2].

ويُعد ابن فارس إمام القائلين بالنحت بين اللغويين العرب المتقدمين، فلم يكتفِ بالاستشهاد على هذه الظاهرة اللغوية بالأمثلة القليلة الشائعة التي ربما لا تجاوز الستين عددًا[3]، بل ابتدع لنفسه مذهبًا في القياس والاشتقاق حين رأى أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت، وقد بنى معجمه "المقاييس" على هذا المذهب في كل مادة رباعية أو خماسية أمكنه أن يرى فيها شيئًا من النحت، حتى كثرت المواد المنحوتة على مذهبه لو استخرجت من مواطنها المتفرقة في معجمه[4]، وأراد أن يرسم للقارئ منهجه في النحت فقال: "اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبًا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق. وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت .ومعنى النحت :أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعًا بحظ"[5]

1 عبد الله أمين: الاشتقاق، ص392.

2 صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، ص243.

3 ينظر: عبد الله أمين: الاشتقاق، ص393.

4 صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، ص244.

5 أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م، ج1، ص328.

الدرس السّابع: الإبدال وعلاقته بالاشتقاق 1

تعرفنا في الدرس السابق على الاشتقاق الأكبر الذي يسميه بعض اللغويين الإبدال اللغوي، وعرفناه وعرضنا آراء العلماء فيه، وفي هذا الدرس والذي يليه نحاول التعرف على حروف الإبدال مسوغاته بالاستناد إلى: 1- **مخارج الأصوات وصفاتها، ثم 2- العلاقة بين الصوت وبديله (مسوغات الإبدال).**

أوّلا: مخارج الأصوات وصفاتها:

قبل أن نبين مخارج الاصوات وصفاتها، نشير في البداية إلى ما ورد عن العرب من اختلاف في نطق الألفاظ وتبريرات العلماء لهذا الاختلاف، وقد ردّ أبو الطيب النحوي الإبدال إلى اختلاف اللهجات ما نصه في المزهر: "ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتَعَمَّد تعويض حرف من حرف وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة؛ تتقارب اللفظتان في حرفٍ لمعنًى واحد، حتى لا يختلفا إلّا في حرف واحد (...) والدليلُ على ذلك أن قبيلةً واحدةً لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزةً وطوراً غير مهموزة ولا بالصّاد مرة وبالسين أخرى وكذلك إبدال لام التعريف ميماً والهمزة المصدرة عَيْناً كقولهم في نحو أنْ عَنْ، لا تشتركُ العرب في شيء من ذلك إنما يقول هذا قومٌ وذاك آخرون"[1].

وقد أورد السيوطي أمثلة على هذا الإبدال عن أبي عبيد في الغريب المصنف، وعن يعقوب بن السكيت من كتاب الإبدال، قال: "وقال أبو عبيد في الغريب المصنف : باب المُبْدَل من الحروف - مدَهْتُه أمْدهُه مَدْهاً يعني مَدَحْته واسْتَأْدَيْتُ

1 السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص356.

عليه مثل اسْتَعَدَيْتُ والأيْم والأيْن : الحية وطانَه اللّه على الخير وطَامَه يعني جَبَله وفناء الدار وثناء الدار بمعنى وجَدَث وجَدَف للقبر والمغافير والمغاثير وجَذَوْتُ وجَثَوْتَ والجذْوُ أن تقوم على أطرا الأصابع ومَرَث فلان الخبزَ في الماء ومَرَدَه ونبض العرق ونَبَذ وقد تَرَيَّع السرابُ وتَرَيَّة إذا جاء وذَهب وهَرَت الثَّوب وهرَدَه إذا خَرّقه وهو الغَرين والغرْيَل يعني ما في أسفل الحَوْض من الثُّفْل وما بقى في اسفل القارورة وهو شَثْن الأصابع وشَتْل وكَبْنُ الدَّلْو وكبَلُها يعني شَفَتها، ومن المضاعف : قَصَّيت أظفاري بمعنى قَصصت والتَّصْدِيَةُ التصفيق والصوت وفعلت منه صددت أصد (...) وهذه أمثلة من كتاب الإبدال ليعقوب بن السكيت : فمن إبدال الهمزة هاء : أيا وهَيَا وإياك وهياك واتمألّ السنام واتمهل إذا انتصب وأرحت دابتي وهَرَحْتها وأبَرْت له وهَبَزت له وأرَقْتُ الماء وهَرقته. ومن الهمزة والعين : آديته على كذا وأعديته : أي قوّيته وأعَنْتُه وكثَّأ اللبن وكثّع وهي الكُثْأة والكُثْعَة وهي أن يعلو دسمه وخُثُورته على رأسه في الإناء وموت ذؤاف وذُعَاف وهو الذي يعجّل القتل وأردت أنْ تفعل وعَن تفعل ولعلني ولأنّني والْتُمىء لونُه والتمُع وهو السّأف والسَّعف والأُسُن : قديد الشَّحم وبعضهم يقول : العُسُن. ومن الهمزة والواو : أرّخ الكتاب وورَّخَه والإكاف والوكاف وأكّدت العهد ووكّدته وآخيته ووَاخيتُه وآصدت الباب وأوْصدْتُه وما أبَهْتُ له وما وَبَهت له ووشاح وإشاح ووسادة وإسادة وذَأى البقل يذأى بلغةْ أهل الحجاز ولغة نجد وذوَى يذوي. ومن الهمزة والياء : رجل ألْمَعيّ ويَلْمَعي ويَلَمْلم وألَملم : جَبَل ورمحٌ يَزَنيّ وأزني، ويرَقان وأرقان : داءٌ يصيب الزّرع"[1]. ولنا في درس مسوغات الإبدال تفصلٌ وتبين.

1 السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص356-358.

أ ـ مخارج الأصوات (الحروف)

المخارج: جمع مخرج، ومخرج الحرف هو المكان الذي يخرج منه الحرف. وتوجد مخارج الحروف في ثلاث مناطق: الحلق، واللسان، والشفتان.

فصل عبد الله أمين ـ في كتابه الاشتقاق ـ الحديث في مخارج الحروف وصفاتها، وهذا مختصره[1].

أولا: الحلق: وفيه ثلاثة مخارج:

أقصى الحلق :وتخرج منه الهمزة والهاء

وسط الحلق :وتخرج منه العين والحاء

أدنى الحلق :وتخرج منه الغين والخاء

ثانيا: اللسان: وفيه عشرة مخارج:

أقصى اللسان قريباً من الحلق: ومنه تخرج القاف

أقصى اللسان قريباً من الفم: ومنه تخرج الكاف

وسط اللسان: ومنه تخرج الجيم والشين والياء

ظهر اللسان مع أصول الثنايا العليا: ومنه تخرج التاء والطاء والدال

ظهر اللسان مع رؤوس الثنايا العليا: ومنه تخرج: الثاء والظاء والذال

طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا: ومنه تخرج النون

طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا قريباً من الظهر: ومنه تخرج الراء

رأس اللسان مع أصول الثنايا العليا: ومنه تخرج الزاي والصاد والسن

حافة اللسان، أي جانبه مع التصاقه به يحاذيه من الأضراس العليا: ومنه تخرج الضاد

1 ينظر: عبد الله أمين: الاشتقاق، ص337-341.

حافة اللسان الأمامية مع التصاقها بما يحاذيها من الأسنان: ومنه تخرج اللام

ثالثا: الشفتان: وفيهما مخرجان:

ما بين الشفتن: ومنه تخرج الباء والميم مع انطباقهما والواو بدون انطباق الشفة السفلى مع التصاقها برؤوس الثنايا العليا: ومنها تخرج الفاء

وهناك مخرج لحروف المد الثلاثة (الألف والواو والياء) الممدودات ويسمى (**الجوف**) ويبتدئ من الصدر وينتهي بانتهاء الصوت في الفم.

وهناك مخرج للغنَّة وهو (**الخيشوم**) أي الأنف.

فإذا حسبنا مجموع هذه المخارج مع مخرجي (الجوف) و(الخيشوم) تصير المخارج سبعة عشر مخرجا.

وفيما يأتي مخططان توضيحيان، أحدهما لمخارج الحروف، والآخر لأعضاء النطق:

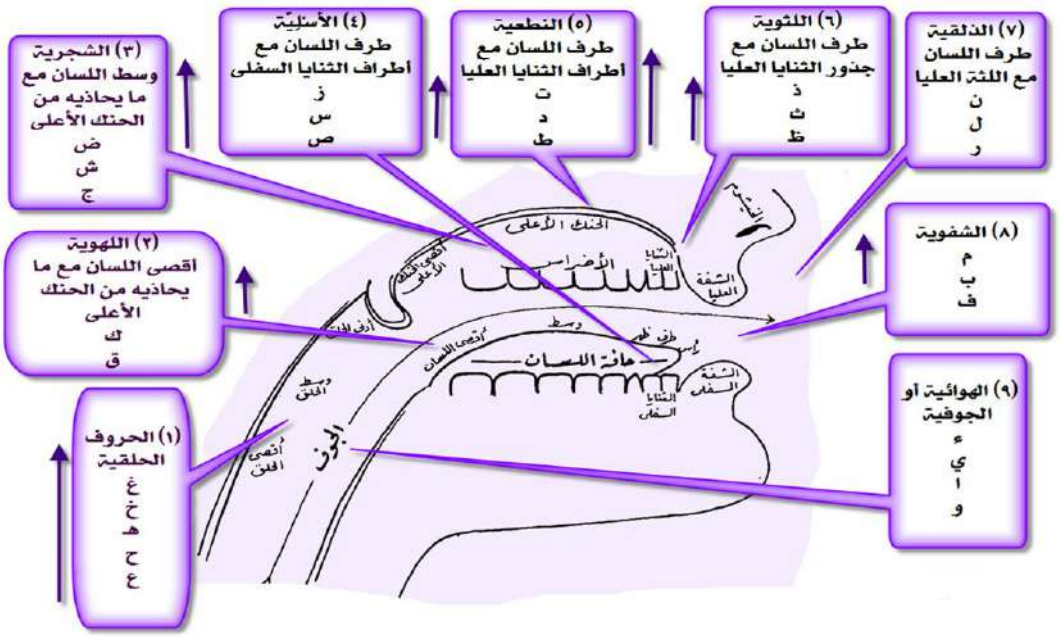

مخطط توضيحي لمخارج الحروف[1].

1 ينظر: محمود يوسف: منهجية الخليل في كتاب العين، (مقال)، الموقع الإلكتروني: http://rab3a3arby.blogspot.com/2012/04/blog-post_08.html. - تم الاطلاع بتاريخ: 2020/11/12م، في الساعة 13.51.

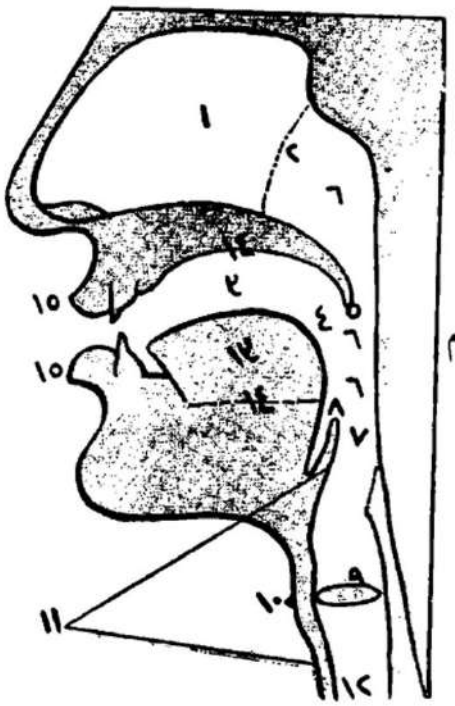

١ — تجويف الأنف (الخيشوم)
٢ — فتحتا الأنف الخلفيتان
٣ — تجويف الفم
٤ — فتحة الفم الخلفية
٥ — اللهاة
٦، ٦، ٦ — تجويف الحلق أو الحلقوم
٧ — فتحة الحنجرة
٨ — لسان المزمار
٩ — موضع الحبلين الصوتيين
١٠ — تفاحة آدم
١١ — الحنجرة
١٢ — القصبة الهوائية
١٣ — اللسان
١٤، ١٤ — الحنكان الأعلى والأسفل
١٥، ١٥ — الشفتان العليا والسفلى

هذه الصوره منقولة عن كتاب الأصوات للأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس عميد كلية دار العلوم وعن كتاب علاج الكلام للأستاذ حسين خضر مع بعض تعديل .

الأسنان

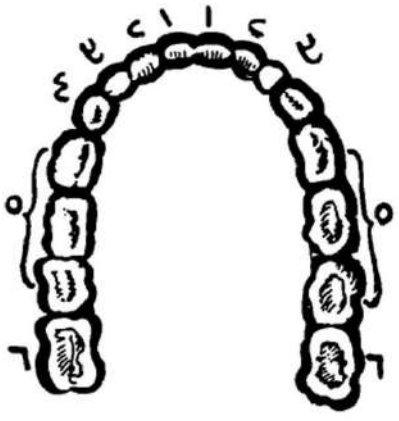

١، ١ — الثنيتان
٢، ٢ — الرَبَاعِيتان
٣، ٣ — النابان
٤، ٤ — الضاحكتان
٥، ٥ — الأرحاء
٦، ٦ — الناجذان

اللحم الذى تنبت فيه الأسنان يسمى اللثة .

مخطط توضيحي لأعضاء النطق[1].

1 عبد الله أمين: الاشتقاق، ص336.

ب ـ صفات الأصوات (الحروف)

الصفات جمع صفة وهي في اللغة ما قام بالشيء من المعاني حسّيا كان كالبياض والصفرة والحمرة واللمس، أو معنويا كالعلم والأدب، وفي الاصطلاح كيفية عرض الحروف عند النطق به كجريان النفس في الحروف المهموسة وعدم جريانه في الحروف المجهورة، وما إلى ذلك[1].

وبعدما عرفنا مخارج الحروف التي هي بمثابة الموازين التي تعرف بها مقاديرها، نتعرف على صفاتها التي هي بمثابة الناقد الذي يُميز الجيد من الرديء، فببيان مخرج الحرف، تعرف مقداره وتزنه، فلا يزاد فيه ولا ينقص، وإلا كان لحنًا. وببيان الصفة تعرف كيفيته عند النطق به.

وقد اختلف العلماء في عدد صفات الحروف اختلافا كبيرا ، فمنهم عدها سبعة صفات كالمبرد في المقتضب، ومنهم من قال أنها إحدى عشرة صفة كسيبويه، أما ابن جني فذكر إحدى وعشرين صفة، في حين نجد أن الإمام ابن الجزري ذكر في المقدمة سبعة عشر صفة، و في كتابه التمهيد في علم التجويد ذكر أربعة وثلاثين صفة، ومن العلماء من أوصلها إلى أربعة وأربعين صفة، وهذا صنيع الإمام مكي بن أبي طالب حيث قال : (لم أزل أتتبع ألقاب الحروف التسعة والعشرين وصفاتها وعللها ، حتى وجدت من ذلك أربعة وأربعين لقبا صفات لها، وصفا

1 ينظر: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، مكتبة طيبة ـ المدينة المنورة، ط2، ص77.

بذلك على معان وعلل ظاهرة) وعلى الرغم من هذا الاختلاف الكبير، إلا أن هناك صفات تعد كالأصول اتفق عليها معظم العلماء[1].

ولصفات الحروف ثلاث فوائد[2]:

1- تمييز الحروف المشتركة في المخرج؛ قال ابن الجزري: كل حرف شارَك غيره في المخرج، لا يمتاز عنه إلا بالصفات، وكل حرف شارَك غيره في صفاته، فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج، ولولا ذلك لاتَّحدت أصوات الحروف في السمع، فكانت كأصوات البهائم لا تدل على معنى، ولما تميَّزت ذواتها (كالظاء)، فلولا انفرادها بالاستعلاء والإطباق والجهر، لكانت تاءً لاتفاقهما في المخرج، (والدال) لولا الاستفال والانفتاح اللتان فيهما، لكانت طاءً لاتفاقهما في المخرج أيضًا، والحاء والهاء والثاء، لولا اختلافهنَّ في المخرج، لكنَّ حرفًا واحدًا لاتفاقهنَّ في الصفات.

2- معرفة قوي الحروف وضعيفها؛ ليعلم ما يجوز أن يُدغم، وما لا يجوز.

3- تحسين لفظ الحروف المختلفة في المخرج.

القول المشهور في عدد صفات الحروف أنها سبعة عشر صفة،

وتُقسم صفات الحروف إلى قسمين وهما على النحو الآتي[3]: **صفاتٌ لها ضد، وصفاتٌ لا ضد لها.**

---

1 ينظر: عطية قابل نصر: غاية المريد في علم التجويد، ط4، 1994، ص138.

2 ينظر: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، ص77.

3 ينظر: عطية قابل نصر: غاية المريد في علم التجويد، ط4، 1994، ص139-149. وينظر: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، ص79-91.

أما الصفاتٌ التي لها ضد فهي من الصفات الذاتية الملازمة للحرف وعددها أحد عشر وهي:

الهمس وضده الجهر: ومعنى الهمس إخفاء نطق الحرف مع جريان النفس معه وحروفه عشرة مجموعةٌ في جملة "فَحَثّه شَخْصٌ سَكَت"، أمّا الجهر فهو نطق الحرف مع توقف جريان النفس معه والاعتماد في الصوت على الحرف نفسه وعددها تسعة عشر وهي باقي حروف الهجاء عدا حروف الهمس.

الرخاوة وضدها الشدة وما بينهما التوسط: ومعنى الشدة هو امتناع جريان الصوت اثناء نطق الحرف والاكتفاء بلفظه مع الوقوف عليه وحروفه ثمانية مجموعةٌ في "أجد قط بكت"، أمّا التوسط فهو اعتدال إصدار الصوت بين الرخاوة والشدة وحروفه خمسة مجموعةٌ في "لِنْ عُمَر"، وأمّا الرخاوة فهي جريان الصوت مع نطق الحرف وحروفه ستة عشر وهي باقي حروف الهجاء عدا حروف الشدة والتوسط.

الاستعلاء وضده الاستفال: ومعنى الاستعلاء هو رفع اللسان إلى أعلى الحنك عند النطق بالحرف وحروفه سبعة مجموعةٌ في "خُصّ ضَغْطٍ قِظ" وهي كلها من حروف التفخيم، أمّا الاستفال فهو انخفاض اللسان إلى قاع الفم عند النطق بالحر وحروفه هي ما بقي من حروف الهجاء عدا حروف الاستعلاء وهي كلّها مرققة.

الإطباق وضده الانفتاح: والإطباق هو إلصاق اللسان بالحنك الأعلى عند النطق بالحرف وحروفه أربعة وهي "الصاد والضاد والطاء والظاء"، أمّا الانفتاح فهو

التباعد بين الحنك العلوي واللسان ممّا يسمح لإصدار ريحٍ عند الطق بالحرف وحروفه هي ما بقي من روف الهجاء عدا حروف الإطباق.

الإذلاق وضده الإصمات: ومعنى الإذلاق هو سرعة خروج الحرف عند النطق به ويكون مخرج حروفه من الشفتين أو طرف اللسان وحروفه ستة مجموعة في "فر من لب"، أمّا الإصمات فهو منع اجتماع أربعة أو خمسة حروفٍ مصمتةٍ دون أن يكون بينها حرف إذلاق وحروفه باقي حروف الهجاء عدا حروف الإذلاق.

أما الصفات التي لا ضد لها فهي صفاتٌ ذاتيةٌ تلازم الحرف وعددها سبع صفات، وهي على النحو الآتي:

الصفير: وهو صوتٌ يشبه صفير الطائر زائدٌ على الحرف يخرج من بين الشفتين وحروفه ثلاثة "الزاي، والسين، والصاد".

القلقلة: وهي اضراب نطق الحرف وشدة الصوت عند نطقه بحيث يُسمع لنبرةٌ قوية وحروف القلقلة خمسة وهي "القاف، والطاء، والباء، والجيم، والدال".

اللين: وهو إخراج الحرف بسهولةٍ ولين دون تكليف وحروفه "الواو والياء".

الانحراف: وهو ميلان الحرف إلى طرف اللسان عند النطق به وحروفه "اللام والراء"

التكرير: وهو ارتعاد اللسان تكريرًا بلفظ الحرف وهي صفة ملازمة لحرف "الراء" على وجه الخصوص.

التفشي: ويعني انتشار الريح في الفم وهي صفة ملازمة لحرف لحرف "الشين" على وجه الخصوص.

الاستطالة: وهي امتداد الصوت من أول أطراف اللسان إلى آخرها وهي صفة حرف **"الضاد"** على وجه الخصوص.

ويمكن أن تتضح هذه الصفات بشكل جلي من خلال الجول الآتي الذي يبين الحروف العربية مع بيان صفاتها القوية والضعيفة ومجموع ما لكل حرف من هذه الصفات[1]:

1 ينظر: شبكة الألوكة: الموقع الإلكتروني: https://www.alukah.net/sharia/0/63027/. تم الاطلاع بتاريخ: 2020/11/10 ـ في الساعة 16:47.

الصفات	أ	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	و	ي	هـ	ء
الجهر	ا	ب			ج			د	ذ	ر	ز				ض	ط	ظ	ع	غ		ق		ل	م	ن	و	ي		ء
الشدة		ب	ت					د								ط					ق	ك							
الاستعلاء							خ							ص	ض	ط	ظ		غ		ق								
الإطباق														ص	ض	ط	ظ												
الإصمات	ا		ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ		ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ		ق	ك				و	س	هـ	ء
الصفير											ز	س		ص															
القلقلة		ب			ج			د								ط					ق								
الانحراف										ر													ل						
التكرير										ر																			
التفشي													ش																
الاستطالة															ض														
الغنة																								م	ن				
الهمس			ت	ث		ح	خ					س	ش	ص						ف		ك						هـ	
الرخاوة	ا			ث		ح	خ		ذ		ز	س	ش	ص	ض		ظ		غ	ف						و	ي	هـ	
الاستفالة	ا	ب	ت	ث	ج	ح		د	ذ	ر	ز	س	ش					ع	غ	ف		ك	ل	م	ن	و	ي	هـ	ء
الانفتاح	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش					ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	و	ي	هـ	ء
الإذلاق		ب								ر										ف			ل	م	ن				
اللين	ا																									و	ي		
التوسط										ر								ع					ل	م	ن				
صفات قوية	2	3	2	1	4	1	2	4	2	3	3	2	2	4	5	6	4	2	3		5	2	2	2	2	2	2	2	3
صفات ضعيفة	4	3	3	4	2	4	3	2	3	4	3	4	4	2	1	0	1	3	3	5	1	3	4	4	4	4	4	4	2
المجموع	6	6	5	6	6	5	5	6	5	7	6	6	6	6	6	6	5	5	6	5	6	5	6	6	6	6	6	6	5

الدرس الثامن: الإبدال وعلاقته بالاشتقاق2

تعرفنا في الدرس السابق على مخارج الحروف وصفاتها، وهما المنطلق لفهم مسوغات عملية الإبدال التي تشكل ملمحا بارزا في اللسان العربي، وتوضيح ذلك فيما يأتي:

ثانيا: العلاقة بين الصوت وبديله (مسوغات الإبدال):

أشرنا في الدرس السابق إلى أن أبا الطيب النحوي قد ردّ الإبدال إلى اختلاف اللهجات، وعرضنا ما أورده السيوطي أمثلة على هذا الإبدال عن أبي عبيد في الغريب المصنف، وعن يعقوب بن السكيت من كتاب الإبدال [1]. إذن فالتبرير اللغوي الاجتماعي القبلي الأولي هو اختلاف اللهجات.

ونرى بعض المحدثين يردون صور الإبدال إلى ضرب من التطور الصوتي الذي يدخل أحيانًا في اختلاف اللهجات ,قال الدكتور إبراهيم أنيس: "حين نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حينًا، أو من تباين اللهجات حينًا آخر، لا نشك لحظة في أنها جميعًا نتيجة التطور الصوتي، أي :أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفًا من حروفها، نستطيع أن نفسِّرَها على أن إحدى الصورتين هي الأصل، والأخرى فرع لها أو تطور عنها، غير أنه في كل

1 ينظر: مدخل الدرس السابق، وينظر: السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص356-358.

حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه. ودراسة الأصوات كفيلة بأن توقفنا على الصلاة بين الحروف وصفات كل منها، أي أن القرب في الصفة أو المخرج شرط أساسي في كل تطور صوتي"[1]، وهذا مردّ تناولنا في الدرس السابق لمخارج الحروف وصفاتها.

كما نجد من المتقدمين من رد كثيرًا من صور الإبدال إلى اختلاف اللهجات، فقد ردّ أبو الطيب النحوي الإبدال إلى اختلاف اللهجات ما نصه في المزهر: "ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتَعَمَّد تعويض حرف من حرف وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة؛ تتقارب اللفظتان في حرفٍ لمعنًى واحد، حتى لا يختلفا إلّا في حرف واحدٍ (...) والدليلُ على ذلك أن قبيلةً واحدةً لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزةً وطوراً غير مهموزة ولا بالصّاد مرة وبالسين أخرى وكذلك إبدال لام التعريف ميماً والهمزة المصدرة عَيْناً كقولهم في نحو أنْ عَنْ، لا تشتركُ العرب في شيء من ذلك إنما يقول هذا قومٌ وذاك آخرون"[2].

ومن أمثلة الإبدال بين قبائل العرب – زيادة على ما أشرنا إليه في الدرس السابق – الاختلاف بين قريش وتميم؛ في نحو: "الثاء والفاء في لثام ولفام، والظاء والضاد، في فاضت نفسه وفاظت، والسين والصاد في السمخ والصمخ، والقاف والكاف في قشطت وكشطت، والجيم والياء في صهريج وصهريّ"[3].

1 إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، ص59.

2 السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص356.

3 صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، ص214.

ويجدر التنبيه إلى الاختلاف بين اللغويين والنحويين في حروف الإبدال، قال القالي: "اللغويون يذهبون إلى أن جميع ما أمليناه إبدال [يقصد أمثلة عرضها قبل هذا النص] وليس هو كذلك عند علماء أهل النحو وإنما حروف الإبدال عندهم اثنا عشر حرفا تسعة من حروف الزوائد وثلاثة من غيرها فأما حروف الزوائد فيجمعها قولنا (اليوم تنساه) وهذا عمله أبو عثمان المازني وأما حروف البدل فيجمعها قولنا طال يوم أنجدته وهذا أنا عملته فالطاء تبدل من التاء في افتعل إذا كانت بعد الضاد نحو قولك اضطهد وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل اصطبر وبعد الظاء أيضا في افتعل والألف تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين في مثل رمى وغزا وإذا كانتا عينين في مثل نام وقام"[1]. أما اللغويين فيرون أنّ باب الإبدال مفتوح على الحروف كلها، وقد أشرنا إلى ذلك في درس الإبدال، والأمثلة التي سنقدمها ستزيد توضيح ذلك.

ومما يدل على أن هذه الأحرف لهجات مختلفة ما ورد عن البطليوسي في شرح الفصيح، قال: "ليس الألف في الأرَقان ونحوه مبدلة من الياء ولكنها لغتان ومما يدل على أن هذه الأحرف لغات ما رواه اللحياني قال : قلت لأعرابي : أتقول مثل حَنَك الغراب أو مثل حلَكه فقال : لا أقول مثل حلَكه"[2] وقال: "قال أبو بكر بن دريد قال أبو حاتم قلت لأم الهيثم : كيف تقولين أشدّ سواداً مماذا قالت : من حَلَك الغراب. قلت : أفتقولينها من حَنَك الغراب فقالت: لا أقولها أبداً"[3]

1 أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي: الأمالي في لغة العرب، دار الكتب العلمية – بيروت، 1978، ج2، ص188.

2 السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص366.

3 المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

كما أورد السيوطي ما قاله ابن خالويه في هذا الصدد: "أخبرنا ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي قال : اختلف رجلان في الصَّقر فقال أحدهما بالسين وقال الآخر بالصاد فتحاكما إلى أعرابي ثالث فقال : أما أنا فأقول الزَّقر بالزاي قال ابن خالويه: فدل على أنها ثلاث لغات وقال ابن السكيت : حضرني أعرابيان من بني كلاب فقال أحدهما إنْفَحَة وقال الآخر منْفَحة ثم افترقا على أن يسألا جماعة من أشياخ بني كلاب فاتفق جماعة على قول ذا وجماعة على قول ذا وهما لغتان"[1]

وقد أورد صبحي صالح قصة طريفة تحكي علاقة اخلاف اللهجات بالإبدال، وهي "قصة إمام الصرفيين أبي عثمان المازني مع الخليفة الواثق بالله حين غَنَّت جارية بحضرته بقول العَرْجِيّ:

أظلومُ إن مُصابكم رجلًا ... أهدى السلام تحيةً ظلمُ

فاختلف من كان بالحضرة في إعراب (رجلًا) فمنهم من نصبه ومنهم من رفعه، والجارية مصرة على أن شيخها أبا عثمان المازني لقنها إياه بالنصب، فأمر الواثق بإشخاصه .وقال أبو عثمان :فلما مثلت بين يديه قال: ممن الرجل؟ قلت :من بني مازن ,قال :أي الموازن؛ أمازن تميم، أم مازن قيس، أم مازن ربيعة؟ قلت :مازن ربيعة، فكلمني بكلام قومي، وقال: (با اسمك)؟ لأنهم يقلبون الميم باء والباء ميمًا! قال: فكرهت أن أجيبه على لغة قومي كيلا أواجهه بالمكر! فقلت: بكر يا أمير المؤمنين، ففطن لما قصدته وأعجب به"[2].

1 المصدر نفسه، ص367.

2 صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، ص215.

وعملية الإبدال – بصفة عامة – تقود إلى التساؤل حول القصدية والعمد فيها، قال أبو الطيب النحوي: "وليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتَعَمَّد تعويض حرف من حرف وإنما هي لغاتٌ مختلفة لمعانٍ متفقةٍ تتقارَبُ اللفظتان في لُغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرفٍ واحد (...) والدليلُ على ذلك أن قبيلةً واحدةً لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزةً وطوراً غير مهموزة ولا بالصّاد مرة وبالسين أخرى وكذلك إبدال لام التعريف ميماً والهمزة المصدرة عَيْناً كقولهم في نحو أنْ عَنْلا تشتركُ العرب في شيء من ذلك إنما يقول هذا قومٌ وذاك آخرون"[1].

وقد لاحظ الدارسون أن أمثلة الإبدال اللغوي تظهر – إلى جانب المتقارب من الحروف – حروفا متباعدة في المخارج، وكذا في الصفات، قال صبحي صالح: "لكن الطريف في الأمر أنّ في الأمثلة المحفوظة عن الإبدال اللغوي ما تباعدت فيه الأحرف المبدلة صفة ومخرجًا، حتى قال العلماء: (قَلَّمَا تجد حرفًا إلّا وقد وقع فيه البدل، ولو نادرً)، ولذلك حرص العلماء على التفرقة بين الإبدال اللغوي والإبدال الصرفيّ، ففي الصرف حروف معينة يقع فيها الإبدال، لكن اللغة حين استقرئت وجمعت نصوها وأخبارها لم يقتصر الإبدال فيها على ما سنَّه الصرفيون فيما بعد من قواعد التبديل والتعويض، بل اشتملت على ظواهر مدهشة، أحيانًا أبدل فيها حرف من حرف من غير أن يتماثلا أو يتقاربا في الصفة أو المخرج"[2].

ودليل ذلك ما أورده ابن فارس في تعريف الإبدال، قال: " ومن سنن العرب إبدالُ الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون "مَدَحَه، ومدهه" و"فرس

1 السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص356.

2 صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، ص215-216.

رِفلٌّ. ورِفنٌّ" وهو كثير مشهور قد ألَّف فيه العلماء. فأمّا ما جاء في كتاب الله جل ثناؤه فقوله جل ثناؤه: {فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ}[الشعراء 63] فاللام والراء يتعاقبان كما تقول العرب: "فلقُ الصبح. وفَرَقه". وذُكر عن الخليل ولم أسمعه سماعاً أنه قال في قوله جلّ ثناؤه: {فَجَاسُوا} : إنما أراد فحاسوا فقامت الجيم مقام الحاء، وما أحسب الخليل قال هذا ولا أحقُّه عنه"[1].

وقد أشار إبراهيم أنيس إلى أن هذا الكلام من زعم ابن السكيت، قال: "ويزعم ابن السكيت أن هناك ارتباطا صوتيا بين (جاسوا خلال الديار) وحاسوا، بل يؤكد لنا بعض الرواة أنه قرئ و(حاسوا خلال الديار) بالحاء. ولا نستطيع أن نتصور الصلة الصوتية بين الجيم والحاء، فإذا صحت الرواية قلنا إنهما كلمتان مستقلتان تنحدران من مصدرين مختلفين، وهما من لتراف الحقيقي. وتبدو صحة هذا الرأي من كثرة شيوعهما وورود أمثلة لكل منهما في معاجم اللغة"[2].

وهذا الأمر يستدعي وضع شروط وآليات لتصنيف الكلمات، وتحديد ما كان منها في باب الإبدال، وقد أورد صبحي صالح – في هذا الصدد – ما خلص إليه بعض العلماء المحدثين، لتحديد العلاقات التي تسوغ الإبدال اللغوي بين الحروف، على طريقة الاشتقاق الأكبر، فرآها لا تخرج عَمَّا يأتي[3]:

-1 التماثل :وهو أن يتحد الحرفان مخرجًا وصفة؛ كالبائين، والتائين، والثائين.

---

1 أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1997م، ص154.

2 إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص66.

3 صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، ص216-218.

-2 التجانس :وهو أن يتفق الحرفان مخرجًا ويختلفا صفة؛ كالدال، والطاء.

3 التقارب.

أ- أن يتقارب الحرفان مخرجًا ويتحدا صفة؛ كالحاء والهاء.

ب- أن يتقارب الحرفان مخرجًا وصفة؛ كاللام والراء.

ج- أن يتقارب الحرفان مخرجًا، ويتباعدا صفة؛ كالدال والسين.

د- أن يتقارب الحرفان صفة ويتباعدا مخرجًا؛ كالشين والسين.

-4التباعد:

أ- أن يتباعد الحرفان مخرجًا ويتحدا صفة؛ كالنون والميم.

ب- أن يتباعد الحرفان مخرجًا وصفة؛ كالميم والضاد.

وكان لزامًا على العلماء أن يضعوا حدودًا فاصلة بين التقارب والتباعد لأنهما ضدان متقابلان، مع أن الإبدال يقع فيهما كليهما على سواء، فلاحظوا أن التقارب في المخرج لا يكون إلّا في عضو واحد من أعضاء النطق، من غير أن يكون بين الحرفين فاصل؛ كالهمزة من أقصى الحلق، والعين من وسطه ,أما التباعد في المخرج فيكون على حالتين:

إحداهما خروج الحرفين من عضو واحد، مع أن بينهم فاصلًا؛ كالهمزة من أقصى الحلق، والخاء من أدناه، فالفاصل بينهما وسط الحلق؛ والثانية خروج الحرفين من عضوين مختلفين؛ كالعين من وسط الحلق؛ والثانية خروج الحرفين من عضوين مختلفين؛ كالعين من وسط الحلق، والجيم من وسط اللسان، ولم يشترطوا للتقارب في الصفة إلّا اتحاد الحرفين في أكثر الصفات؛ كالنون والراء، لذلك يقال في الحرفين اللذين لم يتحدا في أكثر الصفات: إنهما متباعدان صفة.

وبين هذه العلاقات الأربع التي تسوِّغ الإبدال ما يبدو بديهيًّا، حتى ليعجب الباحث من التصريح به، وذلك ما نجده في حال التماثل، فمن ذا الذي ينكر أن البائين مثلًا تحل إحداهما مكان الأخرى بعد أن اتحدتا صفة ومخرجًا؟

وبين هذه العلاقات ما يبدو منطقيًّا مقبولًا، كما في حال التجانس، فقد لوحظ فيها الأمر الأهم، وهو اتفاق المخرج، أما اختلاف الصفة فليس بذي بالٍ؛ لأن المعوّل في معرفة نوع الصوت ودرجة إيقاعه على العضو الذي خرج منه من بين أعضاء جهاز النطق، وليس على الطريقة أو الكيفية التي تَمَّ بها انطلاق هذا الصوت، فالدال والتاء حرفان نطيعان، كلاهما يخرج من سقف غار الحنك الأعلى، المسمى بـ"النطع ,"فهما إذًا متجانسان، وعلى هذا المعوّل، فلا ضير بعد هذا أن توصف الطاء بالإطباق والاستعلاء، وهما صفتان قويتان، بينما توصف الدال بالصفتين المضادتين الضعيفتين :الانفتاح والاستفال.

لكن بين هذه العلاقات المسوغة للإبدال ما لا يبدو منطقيًّا قط، بل يمكن القول فيه :إنه مضطرب تارةً، متناقض تارةً أخرى.

والاضطراب واضح في بعض حالات (التقارب)، حين يلحظ في هذا (التقارب) مفهوم التباعد، فإن لم يكن لنا مأخذ على الحالين الأولين من حالات التقارب، حين يتقارب الحرفان مخرجًا ويتحدان صفة، وحين يتقاربان مخرجًا وصفة، ليكوننَّ مأخذنا الأول على الحال الثالثة التي يتقارب فيها الحرفان مخرجًا، ولكن يتباعدان صفة؛ كالدال والسين، ومأخذنا على هذه الحال ليس بالشديد؛ لأن التباعد لم يكن في (المخرج) المعوّل عليه، بل في الصفة، ثم ليكوننَّ لنا مأخذ أشد على الحال الرابعة التي يتقارب فيها الحرفان صفة، ولكن يتباعدان في الأمر الأهم، وهو المخرج؛ كالشين والسين، فما ندري كيف أدرجوا مفهوم التباعد في مفهوم

التقارب، وكيف جمعوا بين النقيضين وسموهما مع ذلك باسم واحد، وكيف طوّعت لهم أنفسهم أن يبدلوا حرفًا بحرف وقد اختلف مخرجاهما، فانطلق كلٌّ منهما من مكانٍ بعيد عن المكان الذي خرج منه الآخر!

أين تذهب إذن تلك القيمة التعبيرية والموحية للحرف العربي؟

الدرس التاسع: بين القياس والاشتقاق 1

لا شك في العلاقة الوثيقة التي تربط القياس بالاشتقاق، أو الاشتقاق بالقياس، ولم يلتفت الدارسون – في الحقيقة – إلى الكشف عن هذه العلاقة التي ربما عدّها من المسلمات التي لا تحتاج إلى بيان، أو برهان، غير أننا سنحاول في هذه الصفحات رصد ملامح هذه العلاقة *نظريا وتطبيقيا*.

أولا: علاقة القياس بالاشتقاق عند اللغويين (نظريا)

يحسن بنا ـ في البداية ـ أن نعرّف القياس ليسهل ربطه بالاشتقاق.

القياس في اللغة من الأصل (قوس) قال ابن فارس: "القاف والواو والسين أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تقدير شيءٍ بشيء، ثم يُصَرَّف فتقلبُ واوهُ ياءً، والمعنى في جميعِهِ واحد (...)فيقال: بيني وبينه قِيسُ رُمْح، أي قَدْرُه. ومنه القِياسُ، وهو تَقديرُ الشَّيء بالشيء، والمقدار مِقْياسٌ. تقول: قَايَسْتُ الأَمْرَينِ مُقايَسَةً وقياساً"[1]

ويستند في الاصطلاح إلى معناه اللغوي، فقال ابن الأنباري: "اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً: قدرته ومنه المقياس أي المقدار، وقيس رمحٍ أي قدر رمح، وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: (هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع)، وقيل: (هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع)،

1 أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، ج5، ص40.

وقيل: (هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع). وهذه الحدود كلها متقاربة، ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم"[1].

ويمكن الربط بين القياس والاشتقاق من خلال التفريق بين قسمي القياس؛ النحوي، والاستعمالي:

فالقياس النحوي يقوم على القياس على كلام العرب وتقعيد القواعد، ووضع الأحكام العامة للغة، فقد حرص علماء اللغة على جمع اللغة وتدوينها ووضع القواعد لها، بهدف وخلق معيارية نحوية تضبط المتحدّثين باللغة، خاصة بعد اختلاط العرب الفصحاء بغيرهم، وشيوع اللحن. وهذا النوع من القياس هو المقصود من قول ابن سلام الجمحي (وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي)، وهو القياس الذي عرف به عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، الذي وصف بأنه أول من بعج النحو ومد القياس والعلل[2].

أما القياس الاستعمالي فيقصد به "ذلك النوع من القياس الذي يهتم بالنظر فيما لم تستعمله العرب في عصور الاحتجاج من المفردات والأساليب، وقياسها على المسموع عن العرب بهدف الحكم عليه بصوابها من عدمه، وهو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللغوي، وحرصا على اطراد الظواهر اللغوية، (...) وهذا النوع من القياس هو الذي

1 أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطلعة الجامعة السورية، 1957م، ص93.

2 ينظر: بدر بن عائد الكلبي: محاولات بناء المعيار الدلالي في الدلالة المعجمية دراسة وصفية تحليلية، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، ص23-24.

تستخدمه مجامع اللغة العربية في صياغة ألفاظ الحضارة والمصطلحات المختلفة"[1]، ووسيلته الاشتقاق.

وللتدقيق أكثر في رصد علاقة القياس بالاشتقاق، نجد ابن فارس يجعلهما رفيقين، دون توضيح للرابط بينهما، وكأنه تحصيل حاصل، فقد أفرد في الصاحبي بابا سماه (باب القول على لغة العرب)، جاء في أوّله:

"باب القول على لغة العرب

هل لها قياس وهل يشتق بعض الكلام من بعض؟:

أجمع أهل اللغة –إلا من شذ عنهم– أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم الجنّ مشتق من الاجتنان. وأن الجيم والنون تدُلاَّن أبداً عَلَى الستر. تقول العرب للدّرع: جُنَّة، وأجَنة الليلُ، وهذا جنين، أي هو فِي بطن أمّه أَوْ مقبور، وأن الإنس من الظهور؛ يقولون: آنَسْت الشيء: أبصرته. وَعَلَى هَذَا سائرُ كلام العَرَب، عَلم ذَلِكَ من عَلِم وجَهِلَه من جهل.

قلنا: وهذا أيضاً مبنيٌ عَلَى مَا تقدم من قولنا فِي التوقيف. فإن الَّذِي وقّفنا عَلَى أن الاجتنان التستر هو الَّذِي وقّفنا عَلَى أن الجنّ مشتق منه. وَلَيْسَ لَنَا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير مَا قالوه ولا أن نقيس قياساً لَمْ يقيسوه، لأن فِي ذَلِكَ فسادَ اللغة وبُطلان حقائقها"[2].

نرى أن ابن فارس يربط من البداية القياس بالاشتقاق (هل لها قياس وهل يشتق بعض الكلام من بعض؟)، فلا يشتق بعض الكلام من بعض إلا استنادا

1 المرجع نفسه، ص25.

2 ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص35-36.

إلى القياس، وبيان ذلك في ما جاء بعده (أجمع أهل اللغة أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض).

غير أن إبراهيم أنيس كان دقيقا في ربط القياس بالاشتقاق في قوله: "وليس القياس إلا استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتق اللغوي صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى، سمي عمله هذا قياسا"[1]؛ أي أن عملية الاشتقاق تقوم على القياس.

ويرى بعض الدارسين أنّ الاشتقاق من أكبر الحيثيات القياسية التي تمدُّ اللغة بجملة مفردات لا يجدُ المتكلمُ إليها سبيلاً بسواه، فقد يختلج في نفس المتكلم معنى لا يُلبَّى إلا بسردٍ جملي طويل غير ان عملية الركون إلى الاشتقاق اللغوي تُغني كلا طرفي الخطاب (المتكلم والمتلقي) عن ذلك التطويل، إذ يعتمرُ المعنى المطلوب بشكل دقيق ومنضبط في اللفظ المشتَق الذي ينتقيه المُستعمل، وهذا كله لابد من أن يجري على وفق حدود قياسية خاصة؛ إذ (ليس الاشتقاق بمنأى عن القياس بل بينهما وشيجة وثيقة)، فصلة الاشتقاق بالقياس كصلة النظرية بالتطبيق والمنطق بالواقع العملي فلا وجود للاشتقاق بلا قياس تُبنى عليه هذه العملية ليصير مقبولاً معترفاً به لدى علماء اللغة[2].

---

1 إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص9.

2 ينظر: سيروان عبد الزهرة الجنابي: الاشتقاق عندَ ابنِ جنِّي –دراسة تحليلية–، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، الموقع الإلكتروني:

http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=21428

تم الاطلاع بتاريخ: 2020/11/13 في الساعة 19:04).

ويرى آخرون أنّ المقصود بالقياس إظهار العلاقة بين الألفاظ الثابتة عن العرب، وضم النظير إلى نظيره، ومثال ذلك أننا نعرف بدلالة الاشتقاق أن (القارورة) سميت بذلك لأن الماء يستقر فيها"[1].

ومن باب التمثيل هذا، نطرق ملامح الدرس الثاني لعلاقة القياس بالاشتقاق، لأنه يتأسس على الأمثلة التي تتأسس عليها هذه العلاقة.

1 ينظر: أبو مالك العوضي: علم الاشتقاق، (مقال) موقع الهداية، الموقع الإلكتروني:
http://alhidaya.net/node/2694
تم الاطلاع بتاريخ: 2020/11/13 في الساعة 19:41).

الدرس العاشر: بين القياس والاشتقاق2

وضّحنا في الدرس السابق – من خلال ما ورد في كتب اللغة – العلاقة بين القياس والاشتقاق، وسنحاول في هذا الدرس الكشف عن هذه العلاقة من خلال بعض النماذج التي قدمها اللغويون.

ثانيا: علاقة القياس بالاشتقاق من خلال النماذج (تطبيقيا)

أفرد محمد الخضر حسين في كتابه (القياس في اللغة العربية) فصلا سماه (القياس في صيغ الكلم واشتقاقاتها)، وهذا العنوان بذاته يبين العلاقة الوثيقة بين القياس والاشتقاق، ويثبّت هذه العلاقة ويبيّنها ما قدّمه من أمثلة نبيّنها في ما يأتي.

خصص محمد الخضر حسين هذا الفصل لإلقاء نظرة على القياس في المصادر والأفعال واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، واسم الآلة، وأسماء الأعيان[1].

وسنحاول في هذا العرض اختصار ما قدّمه، بما يخدم ربط القياس بالاشتقاق.

1 ينظر: محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، 1353هـ ص50-70.

1- المصار:

لا تمتاز المصادر في اللغة العربية بعلامة أو علامات خاصة فقد يجيء مصدر فعل الواحد في صِيغَ متعددة.

وقد قسم اللغويون المصادر ثلاثة أقسام:

أحدها :**ما لا شبهة في صحة القياس عليه**، نحو" :فَعْلَلَة "مصدراً للفعل الرباعي المجرد؛ كدحرج، وعربد، ونحو" :إفعال "مصدراً للفعل الرباعي المزيد؛ ككرم، ونحو" :تفعيل "مصدراً للفعل المضعَّف؛ كعَّلم، ونحو" :مفاعلة "مصدراً للفعل الرباعي أيضاً؛ كخاصم، ونحو" :افتعال "مصدراً للفعل الخماسي؛ كارتقى؛ ونحو" :تفعُّل" مصدراً لما جاء على تفعَّل كتكَّلم.

ثانيها :ما لا يُختلف في قصره على السماع؛ لقلة ما ورد منه في الكلام؛ كالمصدر الوارد على" فِعّال"؛ نحو :كَذَبَ كِذَّابا.

ثالثها :**ما جرى الخلاف في جواز القياس عليه**؛ كطائفة من مصادر الفعل الثلاثي، نحو" :فَعْل "مصدراً للفعل المتعدي؛ كشرب، وفهم، ونصر، ونحو" فعَل "مصدراً لفَعِلَ اللازم؛ كفرَح، ونحو" فُعُول "مصدراً لفعَل اللازم؛ كقعد، وغدا.

2- الأفعال:

إذا كان بين نوع من الأفعال ووزن من أوزان المصادر تلازم في جميع المواضع، أو في أغلب الأحوال؛ بحيث لا يتخلف أحدهما عن الآخر إلا في النادر الذي لا يمنع من تقرير القوانين العلمية، صح لك أن تستدل بأحدهما على الآخر، فلك أن تستدل بالفعل الوارد في وزن" استفعل "أو" يستفعل - " مثلاً - على أن صيغة

مصدره" استفعال"، كما يصح لك أن تستدل بالمصدر الوارد في صيغة استفعال على أن الماضي استفعل، والمضارع يستفعل، دون أن تتوقف على السماع.

وإذا قيل لك :هل تستدل بالمضارع على الماضي الثلاثي، أو بالماضي الثلاثي على المضارع؟ أمكنك أن تستبين الجواب مما كنا بصدد بيانه، فتنظر في وجه التلازم بين وزني الماضي والمضارع، فإن كان بين الوزنين – تلازم ولو على وجه الأغلبية الكافية لتقرير القواعد؛ مثل :التلازم الحاصل بين" فعِل "غير حلقي العين أو اللام، كعِلم وفهِم، ومضارعه–؛ فإن مضارعه لا يأتي إلا على وزن يفعَل، ويفعَل أيضاً متى كان غير حلقي العين أو اللام، لا يكون ماضيه إلا على وزن" فعِل"، فإذا سمعتهم ينطقون بمضارع النوع الذي وصفنا، ولم تسمعهم كيف نطقوا بفعله الماضي، فلك أن تقيسه على أمثاله، وتصوغه على مثال :حذِر يحذَر.

فإن كان اللزوم من ناحية واحدة؛ كان يكون من ناحية الماضي فقط؛ نحو" :فعُل – "بضم العين – فإن مضارعه لا يأتي إلا على وزن" يفعُل –" بضمها أيضاً–، صح لك الاستدلال بالماضي على المضارع؛ لأن المضارع في هذا الوزن لا يتخلف عن الماضي، ولا يصح لك الاستدلال بالمضارع على الماضي؛ لأن وزن يفعُل لا يختص بالماضي المضموم العين، بل يأتي مضارعاً لفعَل المفتوح العين؛ نحو :نصَر وكتَب.

وكذلك يكون الحكم في الأفعال الرباعية؛ نحو :أكرم، والخماسية؛ نحو :اصطفى، والسداسية؛ نحو :استقبل، فإن كلاً من فعلها الماضي وفعلها المضارع لا يأتي إلا على وجه واحد، فلك أن تستدل بأحدهما على الآخر،

قال صاحب" المصباح: "الثُّلَاثِيُّ إنْ كَانَ عَلَى فَعَلَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ فَالْمُضَارِعُ إنْ سُمِعَ فِيهِ الضَّمُّ أَوْ الْكَسْرُ فَذَاكَ نَحْوُ يَقْعُدُ وَيَقْتُلُ وَيَرْجِعُ وَيَضْرِبُ وَقَدْ فَتَحُوا

كَثِيرًا مِمَّا هُوَ حَلْقِيُّ الْعَيْنِ أَوْ اللَّامِ نَحْوُ يَسْعَى وَيَمْنَعُ، وَفَتَحُوا مِمَّا هُوَ حَلْقِيُّ الْفَاءِ يَأْبَى وَمَا ذُكِرَ مَعَهُ، فِي بَابِهِ وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ فِي الْمُضَارِعِ بِنَاءٌ فَإِنْ شِئْتَ ضَمَمْتَ وَإِنْ شِئْتَ كَسَرْتَ، إِلَّا الْحَلْقِيَّ الْعَيْنِ أَوْ اللَّامِ فَالْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفِ وَإِلْحَاقًا بِالْأَغْلَبِ. وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعِلَ بِالْكَسْرِ فَالْمُضَارِعُ بِالْفَتْحِ نَحْوُ يَعْلَمُ وَيَشْرَبُ وَشَذَّ مِنْ ذَلِكَ أَفْعَالٌ فَجَاءَتْ بِالْفَتْحِ عَلَى الْقِيَاسِ وَبِالْكَسْرِ شُذُوذًا وَهِيَ يَحْسِبُ وَيَيْبِس وَيَيْئِسُ وَيَنْعِمُ وَشَذَّ أَيْضًا أَفْعَالٌ مُعْتَلَّةٌ سَلِمَتْ مِنْ الْحَذْفِ فَجَاءَتْ بِالْوَجْهَيْنِ الْفَتْحُ عَلَى الْقِيَاسِ وَالْكَسْرُ فِي لُغَةِ عُقَيْلٍ وَهِيَ يُوغِرُ صَدْرُهُ إِذَا امْتَلَأَ غَيْظًا"[1].

وقال الرضي في" شرح الشافية "وهو يتكلم على مضارع فعَل أيضاً: "فحكموا أن كل فتح في عين مضارع فعَل المفتوح العين لأجل حرف الحلق، ولولاها لكانت إما مكسورة أو مضمومة فقالوا: قياس مضارع فَعَل المفتوح عينه إما الضم أو الكسر، وتعدَّى بعض النحاة – وهو أبو زيد – هذا، وقال: كلاهما قياس، وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلا أنه ربما يكثير أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يُطْرَح الاخر ويقبح استعماله، فإن عَرِف الاستعمال فذاك، وإلا اسْتُعْمِلا معاً، وليس على المستعمل شئ، وقال بعضهم: بل القياس الكسر، لأنه أكثر، وأيضاً هو أخف من الضم"[2].

---

1 أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت، ج2، ص688.

2 محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1395 هـ - 1975م، ج1، ص117-118.

3- اسم الفاعل والصفة المشبهة:

يتحد اسم الفاعل والصفة المشبهة بأن كلاً منهما يدل على ذات وصفة قائمة بها، ويفترقان في أن اسم الفاعل يدل على حدوث تلك الصفة، والصفة المشبهة تدل على ثبوتها، والأصل فيما يقصد منه الحدوث: أن يجيء على وزن فاعل، نحو: كاتب، وعالم، أو يفتتح بميم مضمومة، ويكسر ما قبل آخره، نحو مُكرِم، ومُخترِع، ومُستكشِف، ومن ثم اشتهر ما يجيء في هذه الأوزان باسم الفاعل، والأصل فيما يدل على الثبوت :أن يجيء على نحو فَعْل؛ كضَخْم، وفَعَل؛ كحَسَن، وفَعِل كفَرِح، وأفعلَ؛ كأبيض، وفَعيل؛ كجميل، وفَعْلان؛ كعَجْلان، ولذلك يدعى ما يجيء على هذه الأوزان بالصفة المشبهة.

وقد حصر ابن الحاجب اشتقاق اسم الفاعل "من الفعل الثلاثي المجرّد على (فَاعِل)، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر"[1]، وهذا قياسه الذي يتّفق مع ابن الحاجب فيه الرضي والزّمخشري، غير أن هناك من ذهب إلى أن لاسم الفاعل أبنية متعدّدة، وإنّما يكون البناء (فَاعِل) قياسيا من (فَعَل) لازما ومتعدّيا، ومن (فَعِلَ) المتعدّي، وسماعيا من (فَعُلَ)، و(فَعِلَ) اللازم[2].

وقد اختلف اللغويون في أبنية الصفة المشبهة، في كونها قياسية، أو سماعية، فذهب ابن الحاجب إلى أنها ليست بقياسية، قال :"وصيغتها مخالفة لصيغة

1 الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن: شرح الرضي على الكافية، تع: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس ـ بنغازي، ط2، 1996، ج3، ص413.

2 ينظر: خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة ـ بغداد، ط1، 1965م، ص259. وينظر: بلقاسم بلعرج: لغة القرآن الكريم ـ دراسة لسانية للمشتقات في الربع الأول، دار العلوم للنشر والتوزيع، د ط، د ت، ص38.

الفاعل، على حسب السّماع"[1]، ثُمَّ علّق الرّضي ـ بعد إقراره بما ذهب إليه ابن الحاجب ـ بقياسية الصيغ التي يُؤتى بها من الألوان والعيوب الظاهرة، كأسود وأبيض، وأعْوَر على (أفعل) [2].

وذهب آخرون إلى أنها قياسية، فهذا ابن عقيل يعقد بابا بعنوان: "أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين (والصفات المشبّهات بها)"[3]. ومثله فَعل الأشموني، مع اختلاف طفيف في العنوان، بإفراد (المشبّهات): "أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها"[4]. وكذلك فعل ابن هشام، غير أنّه خصّ أسماء المفعولين بباب مستقل، فكان الباب: "باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها"[5]، وعلى اختلاف العلماء نجد في الصّفة المشبّهة أبنية قياسية وأخرى سماعية[6].

---

1 الرضي: شرح الرضي على الكافية، ج3، ص432.

2 ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3 ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي المصري الهمذاني: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط20، 1980م، ج3، 134.

4 الأُشْمُوني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1998م، ج2، ص242.

5 ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل – بيروت، ط5، 1979م، ج3، ص212.

6 للاطلاع على هذه الأبنية ودلالاتها ينظر: الرضي: شرح الشافية، ج1، ص143-151. وينظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص212-214. وينظر: خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص276-279.

4- -اسم المفعول:

ويرى الرّضيّ أنّ اسم المفعول يبنى من مصدر الفعل الثلاثي المتعدّي قياسا على زنة (مَفْعُول)، ولا يجوز بناء اسم المفعول من اللازم إلا إذا تعدّى بحرف الجرّ، فلا يقال: مَذْهُوبٌ، ويجوز: مَذْهُوبٌ به، ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه، إلا في فتح ما قبل آخره[1]، غير أنّ تداخلا قد يقع بين وزني اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في معتلّ العين، نحو: اختار ـ مُخْتَارٌ، أو المضعَّف، مثل: انْصَبَّ ـ مُنْصَبّ، فهما يصلحان لاسَمَي الفاعل والمفعول، بحسب التقدير[2]، وإنّما يفصل السياق في تقديرها.

إذن فاسم المفعول يصاغ من الفعل الثلائي على وزن" مفعول"، فإن زاد الفعل على ثلاثة أحرف، جرى اسم المفعول مجرى اسم الفاعل، في افتتاحه بميم مضمومة، وخالفه بفتح آخره بدل الكسر.

واستعمل العرب للدلالة على المفعول صيغاً أخرى، ومن هذه الصيغ ما لا خلاف في قصره على السماع؛ لقلة ما ورد منه، وهي فِعْل كذِبْح، بمعنى :مذبوح، وفَعَل؛ كقنص بمعنى :مقنوص .وفعالة كلقاطة بمعنى :ملقوط. ومنها ما اختلفوا في جعله مقيساً، وهو فَعيل كقتيل بمعنى :مقتول، وصريع بمعنى :مصروع. فوقف به فريق عند حد السماع، وفتح طائفة باب القياس لنوع منه، وهو ما لم يجئ من فعله فعيل بمعنى فاعل، فيقال بمقتضى هذا المذهب :حسيد بمعنى محسود، وضهيد

1 ينظر: الرضي: شرح الرضي على الكافية، ج3، ص427-429.

2 ينظر: الحملاوي، أحمد بن محمد: شذا العرف في فن الصرف، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، د ط، د ت، ص63.

.

بمعنى مضهود؛ حيث لم يجئ فعيل فيه بمعنى فاعل، ولا يقال :نصير بمعنى منصور، أو عليم بمعنى معلوم، أو رحيم بمعنى مرحوم؛ لأنه جاء نصير بمعنى ناصر، وعليم بمعنى عالم، ورحيم بمعنى راحم.

وسبب الخلاف أن (فَعيلاً) ورد بمعنى مفعول في ألفاظ كثيرة، والفريق الأول يعترفون بهذه الكثرة؛ ولكنهم رأوها غير كافية لفتح باب القياس، ورأتها الطائفة الثانية كافية لصحة القياس، ولكن قصروا القياس على ما لم يجئ من فعله فَعيل بمعنى فاعل؛ حذراً من التباس وصف المفعول بوصف الفاعل، وليس على من يأخذ بهذا المذهب حرج؛ فإنه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس، مع اجتناب اللبس الذي يختل به فهم الغرض من الكلام.

5- أفعل التفضيل:

عرّف ابن هشام أفعل التفضيل بقوله: "وهو: الصّفة الدالة على المشاركة، والزيادة، كـ (أَكْرَمُ)، ويستعمل بمن، ومضافا لنكرة"[1]، و"يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن أَفْعَل فتقول زيد أَفْضَلُ من عمرو وأكْرَمُ من خالد كما تقول ما أَفْضَلَ زيدا وما أَكْرَمَ خالدا، وما امتنع بناء فِعْل التعجب منه امتنع بناء أَفْعَل التفضيل منه فلا يبنى من فِعْلٍ زائد على ثلاثة أحرف كدَحْرَجَ واسْتَخْرَجَ ولا من فِعْلٍ غير متصرف كنعم وبئس ولا من فِعْلٍ لا يقبل المفاضلة كمَاتَ وفَنِيَ، ولا من فِعْلٍ ناقص ككَانَ وأخواتها، ولا من فِعْلٍ منفيٍّ نحو ما ضرب، ولا من فِعْلٍ يأتي الوصف منه على أَفْعَل نحو: حمر

1 محمد محي الدين عبد الحميد: شرح قطر الندى وبل الصّدى لابن هشام، دار الخير، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع، ص282.

وعور، ولا من فِعْلٍ مبنى للمفعول نحو ضُرِبَ وجُنَّ"[1]، ويدخل في اسم التفضيل اللفظان: خير، وشرّ، لكونهما من الأصلين: أخْيَر، وأشرّ، وقد خفّفا بالحذف لكثرة الاستعمال، **وقد يستعملان على القياس**[2]، ويكون الذي زادت الصفة المعنية فيه (مفضَّلاً)، والذي نقصت فيه (مفضَّلاً عليه)، وأكثر ما يكون موقع المفضَّل قبل اسم التفضيل، والمفضَّل عليه بعده. وقد نصّ النحويون على جملة شروط لا بد من توافرها لصياغة اسم التفضيل[3]. فإذا تحقق فهو على القياس.

1 ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، 134.

2 ينظر: الرضي: شرح الرضي على الكافية، ج3، ص447. وينظر: المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د ط، 1994م، ج3، ص248.

3 1- أن يصاغ من فعل، فلا يصاغ من اسم جامد لا فعل له، وما جاء منه فلا يقاس عليه. 2- أن يكون هذا الفعل ثلاثياً، لا زائداً على ثلاثة أحرف كدحرج، واستخرج. 3- أن يكون الفعل تاماً، لا ناقصاً مثل كان وأخواتها. 4- أن يكون الفعل متصرفاً، لا جامداً مثل: نعم وبئس وليس. 5- أن يكون الفعل مثبتاً، لا منفيّاً مثل: ما نجح الكسول أو ملازماً للنفي نحو: ما عاج بالدواء. 6- أن يكون مبنيّاً للمعلوم، لا للمجهول نحو: ضُرب، وجُنَّ. 7- أن يكون قابلاً للتفاوت، لا مفتقراً لقابلية المفاضلة كمات وفَنِيَ. 8- ألا يكون الوصف منه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، فلا يكون الوصف منه دالاً على لون أو عيب أو حلية أو شيء فطري، نحو: حَمِر وعَوِر وشَهِل. ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص212. وينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، 134.

6- -اسم الآلة:

يصاغ من الفعل اسم للآلة التي يعمل بها، ويجيء على وزن مِفعَل؛ نحو :مِخْيَط، ومِفْعَلة؛ نحو :مِطرَقة، ومِفعال؛ نحو :مفتاح، وأورد صاحب" المفصل "هذه الأوزان الثلاثة، وقال :**هذا قياس مطرد في جميع الأفعال الثلاثية**.

ووجه اشتراط أن يكون الفعل ثلاثياً :هو أن الأفعال المزيدة يؤتي بها لمعان زائدة على أصل معنى الفعل، ووزن مفعل ومفعلة ومفعال لا يسع إلا ثلاثة أحرف، وهي أصول الفعل، فلو صيغ من المزيد اسم في أحد الأوزان الثلاثة، لفاتت المعاني التي تدل عليها الأحرف الزائدة في الفعل، وكذلك أخذه من الرباعي المجرد يستدعي حذف أحد حروفه، فيختل اللفظ، فإن ورد اسم الآلة من غير ثلاثي، فهو خارج عن القياس، فلك أن تستعمله كما استعمله العرب، وليس لك أن تقيس عليه ما لم يرد استعمال صحيح.

7- الاشتقاق من أسماء الأعيان:

تصرَّف العرب في أسماء الأعيان على وجه الاشتقاق، فأخذوا منها أفعالاً في أوزان مختلفة، وأسماء فاعلين ومفعولين، إلى غير ذلك من الصيغ التي تنتزع من أسماء الأحداث، وورد في كلامهم ما يدل على أنهم ذهبوا في هذا التصرف إلى غاية بعيدة، ووجدنا علماء العربية قد صرحوا بصحة القياس على بعض أنواعه، منها: اشتقاق الفعل من أسماء الأعيان لإصابتها، أو إمالتها، أو العمل بها. قال ابن مالك في التسهيل: "واطرد صوغ فَعَل من أسماء الأعيان لإصابتها، نحو: جلده ورأسه وجبهه وأذنه وعانه ووجهه وصدره وركبه ورجله إذا أصاب جلده ورأسه وجبهته وأذنه وعينه ووجهه ووجنته ويده، وصدره وركبته ورجله واطرد أيضا صوغه منها لإنالة المسمى، نحو: لحمه وشحمه ولبنه ولبأه وزبده وسمنه وتمره

وكمأه، إذا أطعمه لحما وشحما ولبنا ولبأ وزبدا وسمنا وتمرا وكمأة واطرد أيضا صوغه منها لعمل بها نحو: رحمه وحربه وآله وسهمه وسافه وحصبه وحصاه وعصاه وساطه، إذا ضربه برمح أو حربة أو آلة وسهم وسيف وحصباء وحصاة وعصا وسوط. ومنه: عانه إذا أصابه بالعين"[1]

وأضاف محمد خضر حسين أنّ شرَّاح درة الغوَّاص نقلوا عن أبي محمد ما يؤخذ منه أن اشتقاق الأفعال من اسم العين على وزن استفعل مقبول في القياس، ذلك أن الحريري أنكر قولهم" :استأهل"، فقال أبو محمد :استأهل استفعل، وأصله الهمزة، وهو جائز كثير؛ كاستأسد الرجل، واستأبر النخل، واستنوق الجمل؛ أي: صار ناقة، فإذا استعمل استأهل بمعنى صار أهلاً، كان قياساً جائزاً مع أن السماع فيه ثابت.

1 محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين: شرح تسهيل الفوائد، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م، ج3، ص241-242.

الدرس الحادي عشر: الاشتقاق و التعريب 1

اللغة العربية كغيرها من اللغات الحية تنمو وتتفاعل مع اللغات الأخرى، وتأخذ وتعطي، وقد كان هذا قديما بسلطان الحضارة العربية الإسلامية، واليوم بسلطان الحضارة الغربية الآخذة بأسباب التقدم في شتى ميادين المعرفة، فما يستجد في جهة من جهات العالم تتلقفه بقية الجهات وباختلاف ما تجربه عليه من موازين لغاتها. وكما نعرف أن للزراعة أدوات واصطلاحات، وللهندسة، والطب وعلوم الفضاء، والسكك، ومحطات الطيران، والصناعات المختلفة ألفاظا ومصطلحات خاصة بها، منها ما وضعه العرب أو تعارفوا عليه، ومنها ما وضع في القطر الذي استعمله لأول مرة. وهذا مفتاحه التعريب.

وقبل البسط في التعريب ومفهومه، أشير إلى تقسيم هذا المحور قسمين؛ القسم الأول يعنى بالتعريب عند العرب واشتقاق المعرّبات ، ويعنى القسم الثاني بأمثلة التعريب استنادا إلى الاشتقاق.

أولا: التعريب عند العرب واشتقاق المعرّبات.

التعريب في اللغة "الإبانة يقال أعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأفصح وأعرب عن الرجل بين عنه وعرب عنه تكلم بحجته"[1]، وهو تفعيل للمفعّل؛ أي تعريب للمعرّب، لأن العرب استعملت لفظ المعرّب، قال الجوهري: "وتعريب

1 محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري: لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط1، ج1، ص587.

الاسم الأعجميِّ: أن تتفوَّه به العربُ على مِنهاجها، تقول: عَرَّبته العربُ وأعربته أيضاً."[1]. وهو: اللفظ الاعجمي الذي يدخل اللغة العربية عن طريق الاحتكاك باللغات الاجنبية، وقد تطرأ عليه تغيرات في الحذف أو الزيادة، وقد تبقى الكلمة الاجنبية بمجموع حروفها وتعامل معاملة المفردة العربية في إجراء مقاييس العربية عليها، والتعريب وهو "تحويل طبيعي أو تغيير تدريجي يطرأ على اللغة ويجري بها في ناموس مطرد، وقد خضعت له اللغة العربية بمجموعها ومن أول نشأتها، كما تخضع له الآن وبعد الآن"[2].

لقد كان لاتصل العرب بغيرهم من الأمم، وتبادلهم معهم المنافع وتأثير وتأثر في مجالات حياتية مختلفة، وقد عكست اللغة هذا الحال، ولاحظ علماء اللغة العربية القدماء ظاهرة وجود الألفاظ الأجنبية في لغتهم، فناقشوا مسألة وجودها في القرآن الكريم، وتباينت مواقفهم فيها؛ فرأينا منهم من يرفض القول بوجودها فيه، ومنهم من يتأوّل فيقول بأخذ العرب لها من ألسنة غيرهم، وذيوعها فيهم قبل نزول القرآن الكريم عليهم؛ لها فهي أجنبيةٌ بحكم أصلها، عربيةٌ باستعمالهم لها[3].

قال الزركشي في البرهان: "وقال أبو عبيدة فيما حكاه ابن فارس إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول ومن زعم أن كذا بالنبطية فقد أكبر القول قال: ومعناه أتى بأمر عظيم (...) وممن نقل عنه

1 أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1987م، ج1، ص179.

2 عبد القار بن مصطفى المغربي: الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال بالفجالة، 1908، ص26.

3 ينظر: صادق عبد الله أبو سليمان: التعريب عند علماء العربية المحدثين، مجلة جامعة الأزهر ـ غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، ع4 ـ ديسمبر 2001، ص52.

جواز القراءة بالفارسية أبو حنيفة لكن صح رجوعه عن ذلك ومذهب ابن عباس وعكرمة وغيرهما أنه وقع في القرآن ما ليس من لغتهم. فمن ذلك الطور جبل بالسريانية وطفقا أي قصدا بالرومية والقسط والقسطاس العدل بالرومية: {إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ} تبنا بالعبرانية والسجل الكتاب بالفارسية والرقيم اللوح بالرومية والمهل عكر الزيت بلسان أهل المغرب والسندس الرقيق من الستر بالهندية والإستبرق الغليظ بالفارسية بحذف القاف السري النهر الصغير باليونانية طه أي طأ يا رجل بالعبرانية يصهر أي ينضج بلسان أهل المغرب سينين الحسن بالنبطية المشكاة الكوة بالحبشية"[1].

وقد أورد السيوطي في المهذّب رأيا متوسّطا فقال: "وقال أبو عبيد القاسم بن سلام بعد أن حكى القول بالوقوع عن الفقهاء والمنع عن أهل العربية: والصواب عندي مذهب فيه تصديق القولين جميعاً، وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية، كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب فعربتها بألسنتها وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال إنها عربية فهو صادق ومن قال: إنها أعجمية فصادق"[2]

1 بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط1، 1957، ج1، ص287-288.

2 عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي: المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب، تح: التهامي الراجي الهاشمي، مطبعة فضالة - بإشراف صندوق إحياء التراث الإسلامي، المشترك بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ص65.

كما "حاول المتأخرون من العلماء التوفيق بين الرأيين، وظهر لهم أن لا خلاف بينهما، ونادوا بأن تلك الكلمات التي جاءت في القرآن ووصفت بالأعجمية، إنما هي ألفاظ اقتبسها العرب القدماء من لغات أجنبية، وصقلوها وهذبوا صورتها ثم شاعت في كلامهم قبل الإسلام. فلما جاء الإسلام وجدها تكون عنصرا من عناصر اللغة العربية، ووجد الناس لا يكادون يشعرون بعجمة فيها. فمثلها مثل كل الكلمات العربية التي كانت تجري على ألسنتهم، ولذا تعد من اللسان العربي غير أنها على حسب أصلها البعيد أعجمية، ومستمدة من لغة أجنبية"[1]. زادت ـ بعد الإسلام ـ مخالطة العرب للأعاجم بفعل انتشار الإسلام في الأمصار العربية وغيرها، وزاد الاهتمام بدراسة الألفاظ الأعجمية في لغة العرب الجاهليين وغيرهم ممن يُحتج بكلامهم، وسردها في مصنفاتهم، ناصّين في كثير الأحيان على أصولها الأجنبية، وفي هذا المجال وجدناهم يبحثون في العلامات التي تميزها عن الألفاظ العربية، وطرائق العرب في تعريبها واشتقاقهم منها، وكيف أنهم كثيرا ما كانوا يُغيّرون فيها حذفاً زيادةً أو إبدالا[2]. وهذا مجال الاشتقاق وسبيله.

وقد أورد السيوطي قولا لأبي حيان قسّم فيه الأسماء الأعجمية، فقال: "وقال أبو حيَّان في الارتشاف : الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام : قسمٌ غيَّرَتْه العربُ وألحَقْته بكلامها فحُكْمُ أبْنيَته في اعتبار الأصلي والزائد والوَزْن حُكْمُ أبنية الأسماء العربية الوَضْع نحو درهم وبَهْرَج. وقسمٌ غَيَّرته ولم تُلْحقْه بأبنية كلامها

1 إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص111.

2 ينظر: صادق عبد الله أبو سليمان: التعريب عند علماء العربية المحدثين، ص52.

فلا يُعْتَبَر فيه ما يُعْتَبَر في القسم الذي قبلَه نحو آجر وسفْسير. وقسمٌ تركوه غيرَ مغَّير فما لم يُلحقوه بأبنية كلامهم لم يُعَدّ منها وما ألحقوه بها عُدّ منها"[1]

وما يعنينا في هذا المقام القسم الأول منها، وهي الكلمات التي غيَّرَتْها العربُ وألحَقْتها بكلامها، وجعلت حكم أبْنيَتها باعتبار الأصلي والزائد والوَزْن حُكْمُ أبنية الأسماء العربية.

قال عبد القادر المغربي في شرط التعريب: "حد التعريب أن تتكلم العرب بالكلمة الأعجمية، والعرب لم يكونوا يخالطون الأعاجم كما نخالطهم نحن لهذا العهد، ولم يكونوا يعرفون من لغاتهم كما نعرف منها نحن، لذلك كانت ألسنتهم غير ممرنة على النطق بالكلمات الأعجمية، وأسماعهم غير مستأنسة بلهجتها ونغمتها استئناسنا نحن بهما. فمن ثم كانوا لإذا عرّبوا كلمة أفرغوها في قوالب كلماتهم العربية، وردّوها إلى صيغها وأوزانها، إلا ما ندر (...) ولما رأى الجوهري أن العرب قلما يعرّبون كلمة ما لم يردوها إلى كلمة توازنها في لغتهم، جعل ذلك شرطا في التعريب وفي صحّة إطلاق (المعرّب) على الكلمة المنقولة إلى العربية. وزاد في تعريف التعريب قيدا، فقال (أن تتكلم العرب بالكلمة الأعجمية على نهجها وأسلوبها)، فقوله على نهجها وأسلوبها ناظر فيه إلى ما قلناه، وهذا ما عناه المرحوم جمال الدين الأفغاني بقوله: إذا أردنا استعمال كلمة أعجمية في اللغة العربية فما علينا إلا أن نلبسها مشلحا وعقالا فتصبح عربية. وقد أراد بالمشلح والعقال ما أراده الجوهري بالنهج والأسلوب"[2].

---

1 السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص212.

2 عبد القادر بن مصطفى المغربي: الاشتقاق والتعريب، ص63-64.

فالمعربات أعجمية باعتبار الأصل، عربية باعتبار الحال، لأنّ الكلمات الأعجمية التي وقعت للعرب فعرّبوها بألسنتهم، وحولوها عن لفظ العجم إلى ألفاظهم، تصبح عربية، فيجري عليها من الأحكام، ما يجري على تلك، وتتوارد عليها علامات الإعراب إلا في بعض الأحوال، وتعرف بـ (الـ)، ويضاف إليها، وتثنى، وتجمع، وتذكر، وتؤنث.

الدرس الثاني عشر: الاشتقاق و التعريب2

قدمنا في الدرس السابق ملامح العلاقة التي تربط المعرّبات بالاشتقاق، والتي تتلخّص في: (أن تتكلم العرب بالكلمة الأعجمية على نهجها وأسلوبها). وسنحاول في هذا الموضوع ـ بإذن الله ـ تناول بعض الأمثلة للتعريب استنادا إلى الاشتقاق.

ثانيا: أمثلة عن التعريب استنادا إلى الاشتقاق.

اختلف المحدثون في قياسيه التعريب أو سماعيته، وذلك أمر طبيعي لاختلافهم من حيث التسامح أو التشدد أو الاعتدال، فالذين اشترطوا في المعرب أن يكون على نهج أوزان العرب يجعلونه قياسيا، والذين يجيزون الخروج بالمعرب على أوزان العرب يجعلونه سماعيا، والمرجح أن التعريب قياسي، ويؤكد ذلك أن ما عرب من الألفاظ الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلاهما، ومن ذلك تعريبهم (الديباج والفرند) وجعلهم يصرفونه كما يصرفون الألفاظ العربية الأصل، كما أجروا على النكرات حكم غيرها من الألفاظ الفصيحة فقالوا: (دِرهَم و مُدَرْهَمٌ) وهما مشتقان من (درهم) وهو لفظ دخيل من الفارسية على وزن (فِعْلَل)[1].

1 ينظر: نادية رمضان النجار: طرق توليد الثورة اللفظية، مر: عباس السوسوة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2009، ص161.

وقد أورد السيوطي بعض المعرّبات التي أُلبست اشتقاقات العربية، في مثل قوله: "قال ابنُ دُريد في الجمهرة قال أبو حاتم قال الأصمعي: العربُ تجعل الظاء طاء ألا تراهم سموا الناظر ناطورا أي ينظر ويقولون البُرْطُلَة وإنما هو ابن الظُّلَّة.
وفي مختصر العين: الناظر والناطور: حافظُ الزَّرع وليست بعربية.

وقال سيبويه أبدلوا العَين في إسماعيل لأنها أشبهُ الحروف بالهمزة قالوا: فهذا يدلُّ على أن أصلَه في العجمية إشْمائيل.

وفي شرح أدب الكاتب: التوت أعجمي معرب وأصلُه باللسان العجمي توث وتوذ فأبدَلت العرب من الثاء المثلثة والذال المعجمة تاء ثنوية لأن المثلثة والذال مهملان في كلامهم. (...)

وقال ابنُ درستويه في شرح الفصيح: الجَص فارسيٌّ معرب أُبْدلت فيه الجيم من كاف أعجمية لا تُشْبه كاف العرب والصاد من جيم أعجمية وبعضُهم يقول: القَصّ بالفتح وهو أفصح وهو لغةُ أهل الحجاز.

وقال الجواليقي في المعرَّب: إن العرب كثيرا ما يجترئون على الأسماء الأعجمية فيغيِّرونها بالإبدال قالوا: إسماعيل وأصلُه إشْمائيل فأبدلوا لقرب المخرج.
وقال: وقد يُبْدِلون مع البُعْد من المخرج وقد ينقلونها إلى أبنيتهم ويزيدون وينقصون.

وقال بعضهم: الحروف التي يكون فيها البَدل في المُعَرَّب عشرة: خمسةٌ يُطَّرِد إبدالها وهي الكاف والجيم والقاف والباء والفاء وخمسةٌ لا يطَّرد إبدالُها وهي: السين والشين والعين واللام والزاي.

فالبدَلُ المطَّرِد: هو في كلِّ حرف ليس من حروفهم كقولهم: كُرْبَج، الكاف فيه بدلٌ من حرف بَين الكاف والجيم فأبدلوا فيه الكاف أو القاف نحو قُرْبَق.

أو الجيم نحو جَوْرب وكذلك فِرِند هو بين الباء والفاء فمرة تُبْدَل منها الباء ومرة تُبْدل منها الفاء وأما لا يطرد فيه الإبدال فكلُّ حرف وافَق الحروف العربية كقولهم إسماعيل أبدلوا السين من الشين والعينَ من الهمزة وأصله إشمائيل.

وكذلك قَفْشَلِيل أبْدَلُوا الشين من الجيم واللام من الزاي والأصل قفجليز.
وأما القاف في أوله فتبدل من الحرف الذي بين الكاف والجيم.

وذكر أبو حاتم أن الحاء في الحُبّ بدل من الخاء وأصله في الفارسية خب قال: وهذا لم يذكره النحويون وليس بالممتنع.

وقال أبو عبيد في الغريب المصنف: العرب يعرِّبون الشين سينا يقولون: نيسابور وهي نيشابور وكذلك الدَّشْت يقولون دَسْت فيُبدلونها سينا."[1].

وقال المغربي: "ومما عرّب عن الفارسية كلمات (خشاف) وأصله خوش آب. و(بابوج) أصله بابوش ـ (با) قدم و(بوش) ستر، أقول ومثله (طربوش) معناه ساتر الأعلا فإن معنى (طار) الأعلا، و(سربوش) معناه ساتر الرأس. قال و(سراب) أصلها سيرآب أي مملوء ماء، أو أنّ أقول أو أنّ أصله (سَرآب) أي رأس الماء، وه النبع، فإن السائر في البيداء يحسب السراب عن بعد نبعا يترقرق ماؤه. قال: و(زمهرير) معرّب من زم أَر يز أي ضاباب بارد و(جزاف) من كزاف وهو عبث الكلام، و(ضنك) من تنك بمعنى ضيق. (...). ومما عرّب عن اللغة

1 السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص215-216.

الهيروغليفية؛ وهي المصرية القديمة، كلمة (قبس) أصلها خبس أي مصباح، و(نبيّ) معناها رئيس العائلة أو المنزل. ومما عرّب عن اللاتينية كلمة (بلاط) ومعناها قصر الملك وأصلها بالاتيم (palatium). ومن اليونانية كلمة (قلم) وأصلها كالاموس (kalamos). (...) قال: وكلمات (شتاء) (شهر) (لحم) (ملح) (أَبّ) وهو الكلأ (عنب) (ثلج) (عبد) (مرء) (بعل) (هُبَل) (شعر) المنظوم (ألوكة) (سورة) (ورق) (يرقان) ـ كلها ترجع إلى أصول سريانية أو عبرانية. وكذا أفعال (كتب) (سطر) (طبخ) (أرَّخ). وهذه الأخيرة معرّبة من (يرح) ومعناه الشهر في اللغة السامية"[1].

وقدم الشيخ طاهر بن صالح الجزائري في كتابه التقريب لأصول التعريب أمثلة كثيرة لاشتقاق المعرّبات على قوالب العربية، مع شرح تقلباته الصرفية، ومنها قوله: "كثيرا ما يقع للمعرّبين تغيير لا يظهر له داع بادئ الرأي إلا أن جلّ ذلك إذا أمعن النظر فيه تبيّن أنّ له وجها ـ وذلك مثل خيم بمعنى السجية والطبيعة فإن بعضهم قال أنه معرّب وأن أصله خويُ بخاء مضمومة ضما مشوبا بالفتحة فأبدلت فيه الواو بالياء وضمة الخاء بالكسرة فصار خيّ كزيّ ثم أبدلت فيه الياء الثانية بالميم فصار خيما. فإن قلب الواو فيه ياء ثم كسر ما قبلها مبني على قاعدة مطّردة مذكورة في علم الصرف، وهي أن الواو والياء إذا اجتمعتا وكان السابق منهما ساكنا تقلب الواو ياء ويكسر ما قبل الياء، وعلى ذلك قيل مَرْمِيٌّ في

1 عبد القادر بن مصطفى المغربي: الاشتقاق والتعريب، ص59-60.

مَرْمُويٌ. إلى غير ذلك مما لا يحصى"[1]. وهذه كلها عمليات صرفية اشتقاقية، أصبغت على الكلمات الأجنبية لباسا عربيا، فصارت عربية.

قال ابن بري: "اعلم أنهم كثيرا ما يجترئون على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجا وربما أبدلوا ما بعد مخرجه أيضا والإبدال لازم لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم وربما غيروا البناء من الكلام الفارسي إلى أبنية العرب وهذا التغيير يكون بإبدال حرف من حرف أو زيادة حرف أو نقصان حرف أو إبدال حركة بحركة أو إسكان متحرك أو تحريك ساكن وربما تركوا الحرف على حاله لم يغيروه"[2].

وقد أورد ابن بري في كتابه تعريب المعرّب نماذج كثيرة جدا عن المعرّب، بل يكاد يكون جمعا للأمثلة وتبرير التغييرات التي طرأت على الأصل، ومنها: " قال ابن بري الزيادة مثل قهرمان زيد فيه الهاء وأصله قرمان والحذف نحو كرد وأصله كردن وبهرج قال بهره"[3].

وقال أيضا: "قال أبو منصور وأبدلوا اللام من الزاي في قفشليل وهي المغرفة وأصلها كفجلاز وجعلوا الكاف منها قافا والجيم شينا والفتحة كسرة والألف

1 طاهر بن صالح الجزائري: التقريب لأصول التعريب، المكتبة والمجلة السلفية في مصر، ص4-5.

2 عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري: في التعريب والمعرب، تح: إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، ص22-23.

3 عبد الله بن بري: في التعريب والمعرب، ص23.

ياء. قال ابن بري قلبت الزاي في كفجلاز لاما في قولهم قفشليل إتباعا للام التي قبلها"[1].

هذه عينة توضح العلاقة بين التعريب والاشتقاق، وهي في الحقيقة علاقة يختصرها تعريف الجوهري في قوله: "وتعريب الاسم الأعجميِّ: أن تتفوَّه به العربُ على مِنهاجها"[2]

1 المصدر نفسه، ص25.

2 أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1987م، ج1، ص179.

الدرس الثالث عشر: الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي 1

أقسم هذا الموضوع ـ بإذن الله ـ قسمين: أتناول في الأول النصوص التي تبيّن أهمية الاشتقاق ودوره في النمو اللغوي، وفي الثاني جهود المعجميين ومجامع اللغة العربية في الاستعانة بالاشتقاق تأكيدا لهذا الدور.

أولا: النصوص التي تبيّن أهمية الاشتقاق ودوره في النمو اللغوي.

عَنْوَنَ الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) الفصل الأوّل من كتابه بـ (طرائق نمو اللغة)، تناول فيه القياس والاشتقاق، والقلب والإبدال، والنحت، والارتجال، والاقتراض[1]، قال: "الوسيلة الثانية لنمو اللغة ولا سيما من حيث الألفاظ والصيغ هي ما يسمى بالاشتقاق، والصلة بين القياس والاشتقاق وثيقة"[2].

إن للاشتقاق أهمية بالغة في اللغةِ العربيةِ بل ذهب بعضهم إلى وجوب تقدم تعلمه على علم النحو، قال ابن جني: "فالتصريف انما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت قام بَكْرٌ، ورأيت بكراً، ومررت ببكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل ولم تعرض لباقي الكلمة وإذا كان كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفه النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف لأن معرفة ذات الشيء

1 ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص7-116.

2 ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص46.

الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حالته المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بُدئ قبله بمعرفة النحو ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال"[1].

وقد بين ابن السراج الغرض من الاشتقاق بقوله: "به اتسع الكلام، وتسلط على القوافي والسجع في الخطب وتصرف في دقيق المعاني وقد بان بعض ذلك، ولو جمدت المصادر. وارتفع الاشتقاق في كل الكلام لم يوجد في الكلام صفة لموصوف ولا فعل لفاعل على سائر اللغات بهذه التصاريف وكثرتها"[2]

"إنّ المتأمل فِي اللُّغَة الْعَرَبيَّة وَمَا يحصل فِي بعض كلماتها من تفريعات، وَمَا يتولّد مِنْهَا من أَلْفَاظ مُخْتَلفَة المبنى مُتَقَارِبَة الْمَعْنى ليدرك بوضوح قيمَة الِاشْتِقَاق، الَّذِي يُعَدُّ من أبرز الخصائص الَّتِي مَهَّدت للغة الضَّاد سُبُل التَّوَسُّع، ومكنتها من الْقُدْرَة على مواكبة التطور الحضاري، والتفاعل مَعَ وَاقع البيئة والمجتمع، فَهِيَ بواسطته تتجدد مَعَ كل طور من أطوار الْحَيَاة، مُزَوِّدَةً الْمُتَكَلّم بهَا بِكُل متطلبات عصره من الْأَلْفَاظ، والتراكيب الَّتِي تمكنه من التَّعْبِير عَن كل مَا يطْرَأ فِي حَيَاته السياسية، والاجتماعية، والفكرية، والاقتصادية، مَعَ الْحفاظ على الْأُصُول الأولى لتِلْك الْأَلْفَاظ وبسبب الِاشْتِقَاق ظلّ آخر هَذِه اللُّغَة يتَّصل بأولها

1 أبو الفتح عثمان بن جني: المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، ص4.

2 أبو بكر محمد بن السّري السّرّاج: رسالة الاشتقاق، تح: محمد علي الدرويش، ومصطفى الحدري، ص28.

فِي نَسِيج متقن، من غير أَن تذْهب معالمها، أَو يَنْبَهم مَا خَلَّفَه السّلف من تُراث على الأجيال بعدهمْ، فالاشتقاق يُسَهِّل إِيجَاد صِيغ جَدِيدَة من الجذور الْقَدِيمَة، بِحَسب مَا يحْتَاج إِلَيْهِ الْإِنْسَان، فَعَن طَرِيقه يَسْتَطِيع الْعَرَبِيّ استبدال المصطلحات الْأَجْنَبِيَّة بِكَلِمَات عَرَبِيَّة فصيحة هِيَ أحسن تعبيراً وأدق دلَالَة على مفهومها، وَذَلِكَ باستمدادها من الْأُصُول الْمُنَاسبَة المتمتعة بسمات الرسوخ والحيوية الدائمة[1]، وَقد اشتدت الْحَاجة إِلَى الِاشْتِقَاق فِي عصرنا الْحَاضِرَة عصر التقنيات والمخترعات الَّتِي نحتاج إِلَى تعريبها، وسبيلنا إِلَى ذَلِك هُوَ الِاشْتِقَاق.

وَقد كَانَ لمجمعي اللُّغَة الْعَرَبيَّة فِي الْقَاهِرَة ودمشق دور بارز فِي اشتقاق الْأَسْمَاء الْمُنَاسبَة لكثير من تِلْكَ المخترعات"[1].

"لقد فطن الْعلمَاء مُنْذُ الْقدَم لفائدة الِاشْتِقَاق وأهميته واتضح لَهُم دوره البارز فِي إثراء اللُّغَة الْعَرَبيَّة بِمَا ينْتج عَنهُ من توليد للألفاظ والصيغ وربط بَين الْكَلِمَات ذَات الْحُرُوف المتجانسة والمعاني المتقاربة.

فَلذَلِك أولوه عناية فائقة، وَقَامُوا بدرسه وسطرت أقلامهم فِيهِ تراثاً عَظِيما وصلنا بعضه وسطت غير الزَّمَان على بعضه، فقد ذكر المؤرخون جمعا غفيراً من الْمُتَقَدِّمين الَّذين كَانَت لَهُم جهود جبارَة فِي هَذَا الميدان، فَمنهمْ من أفرد لَهُ مؤلفات، وَمِنْهُم من جعل لَهُ فصولاً ضمن كتبهمْ"[2].

---

1 محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين: من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق، تح: محمد المهدي عبد الحي عمار، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ص307.

2 جمال الدين محمد بن عبد الله: من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق، ص308.

"وَلم تهمل كتب فقه اللُّغَة والدراسات اللُّغَوِيَّة والصرفية جَانب الِاشْتِقَاق، بل إِنَّهَا قد تطرقت إِلَيْهِ وتناولته من جَمِيع النواحي، وَمن أَمْثِلَة ذَلِك الخصائص لِابْنِ جني، والصاحبي لِابْنِ فَارس، والمزهر للسيوطي من الْكتب الْقَدِيمَة، وَمن الحديثة تصريف الْأَسْمَاء لمُحَمد الطنطاوي، ودروس الصّرْف لمُحَمد مُحي الدّين عبد الحميد، ودقائق الْعَرَبيَّة للأمير أَمِين آل نَاصِر، وَفِي أصُول النَّحْو لسَعِيد الأفغاني، والمدخل إِلَى علم النَّحْو وَالصرْف للدكتو عبد الْعَزِيز عَتيق، ودراسات فِي فقه اللُّغَة للدكتور صبحي الصَّالح، كَمَا تنَاوله الدكتور عبد السَّلَام هَارُون فِي تَقْدِيمه لكتاب الِاشْتِقَاق لِابْنِ دُرَيْد.

وَمن الْعلمَاء من أفرد كلا من الْقلب والإبدال والنحت بالتأليف دون أَن يذكر أَنَّهَا من أَنْوَاع الِاشْتِقَاق مَعَ أَنَّهَا من صميمه"[1].

ساهم الاشتقاق كما ساهم القياس في إثراء اللغة العربية وإنمائها، ومازال إسهامهما ممدود الأدوات مشرع الآليات، خاصة في مجال التعريب، ولنا في الدرس القادم ملامحه في اعتماد مجمع اللغة العربية على الاشتقاق تأكيدا لدوره في النمو اللغوي.

1 جمال الدين محمد بن عبد الله: من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق، ص313.

الدرس الرابع عشر: الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي2

قدمنا في الدرس السابق توضيحا لدور الاشتقاق في إثراء اللغة العربية وإنمائها، من خلال الوقوف على هذا الدور في خلق كلمات جديدة استنادا إلى الجذور الصوتية والدلالية في اللغة العربية، أو في صب كلمات أجنبية في قوالب اللغة العربية، وسنحاول في هذا الدرس الوقوف على أثر الاشتقاق في نمو اللغة العربية، من خلال جهود المعجميين ومجامع اللغة العربية.

ثانيا: المعجميون ومجامع اللغة العربية- الاعتماد على الاشتقاق تأكيدا لدوره في النمو اللغوي.

من الوضح للمطّلع على جهود المعجميين ومجامع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق والأردن والعراق اعتناؤها بالمصطلحية وبالتعريب بشكل واضح جدا، وذلك نظرا للحاجة إليه في عصرنا اليوم، استنادا إلى استقبال العرب لمنتجات الغرب في المجالات كلها، وهذا ما يدعو إلى استعمال أسمائها بما يناسب قوالب العربية، (وبما لا يناسبها أحيانا) اشتقاقا، ونحتا، وتوليدا، وعليه سأحاول أن أبسط في هذه الصفحات جهود أصحاب المعاجم ومجامع اللغة العربية في نقل ألفاظ الحضارة الغربية وعلومها إلى العرب بلغة العرب، - على اختلافهم[1] - استنادا إلى وظيفة الاشتقاق في ذلك، بما يعبّر عن أثره في الحفاظ على اللغة العربية، وإنمائها.

---

1 لا يسعنا المقام في هذه الصفحات للوقوف على الاختلافات العميقة بين المجامع العربية في نقل المصطلحات الغربية إلى العربية.

ينجم عن التقدم العلمي والثورة التقنية التي نعيشها اليوم مصطلحات هي أسماء لمستحدثات جديدة حسية ومعنوية تدخل ساحة المعرفة، ابتداءً من الدول المتقدمة التي تولد منها، ثم تنقل مع مدلولاتها إلى بلدان العالم الأخرى، منها الدول العربية، حيث يطرح كل سنة عدد كبير من المصطلحات الجديدة باللغات الأجنبية، تزاحم لغتنا العربية وتختلط بألفاظها اختلاطاً متنافراً.

تصنّف الألفاظ الأجنبية صفين: أولهما: الألفاظ التي تهم أهل الاختصاص وهي الألفاظ العلمية التخصصية. وثانيهما: الألفاظ التي تهم سائر الناس في المجتمع أو ما يعرف بألفاظ الحضارة[1].

أولا: معاجم لحضارة:

قدم الدكتور أحمد مطلوب مقالا بعنوان: معجم الحضارة الحديثة، في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، تناول فيه ظهور المعاجم وتطورها، مفصّلا في المعاجم الحديثة التي كانت الحضارة عنوانها، ومختصر ما جاء فيه[2]:

أنّ الحاجة إلى معجم للحضارة ظهرت منذ وقت مبكر في القرن العشرين، والتفت مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى هذه الناحية المهمة من نواحي الحياة العامة،" وأعد العدة لإنجاز هذا المشروع وإن كان يرى أن معالجة ألفاظ الحضارة صعبة، وقد عبر عن ذلك الدكتور إبراهيم مدكور فقال في تصديره لمحاضر

1 ينظر: رجاء وحيد دويدري: المصطلح العلمي في اللغة العربية ـ عمقه التراثي وبعده المعاصر، ص259.

2 ينظر: أحمد مطلوب: معجم الحضارة الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق – مج 78 ـ ج3، ص602-604.

الدورة الثانية عشرة عام 1945-1946م إن "ألفاظ الحضارة ضرب آخر من المصطلحات اللغوية، وقد تكون معالجتها أعسر من معالجة المصطلح العلمي، والإجماع عليها ليس بالأمر الهين".

وسبق المجمع في هذا الحقل أحد أعضائه محمود تيمور فأصدر سنة 1370هـ - 1961م (معجم الحضارة) الذي أراد به أن يكون (مداداً لأقلام كتاب العربية، يتيح لهم أن يجدوا فيه بعض حاجتهم إلى الإفصاح في التسمية والوصف والتعبير) ويكون (لبنة أو لبنات معجمية) إذ (لابد أن تتناصر جهود وجهود، وتتظاهر محاولات حتى يتم – أو يقرب من التمام – ذلك المعجم الحضاري المنشود)، وقد تضمن المعجم ثلاثةَ عشر باباً هي: البيت، والأغذية، والمركبات، والثياب، والأمكنة، والحرف، والأدوات، والسوق، والرياضة، والطبيات، والزينة، والفنون، والثقافة.

وكان تيمور يضع الكلمة الأجنبية إلى جانب الكلمة المستعملة، وقد يشرحها أو لا يشرحها، ثم يأتي بالكلمة المفضلة، وبذلك كان معجمه أقرب إلى المعاجم الثنائية التي تذكر الكلمة بلغة، ثم تذكر معها ما يقابلها في لغة أخرى. وفي سنة 1400هـ - 1980م، أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة ((معجم ألفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون)) وهو قسمان: الأول: ألفاظ الحضارة، وقد شمل: الثياب، والمأكولات، والمنـزل، والأدوات المنـزلية، والأماكن، والمكتب، والمركبات، والحرف، والصناعات، والتربية الرياضية، وبعض الألفاظ المتنوعة. الآخر: مصطلحات الفنون وهي: فن التصوير، ومذاهب الفن الحديث، وفن النحت، وفن المرسومات، والخزف، والرقص، والموسيقى، والسينما. وسار واضعو المعجم على خطة واضحة، فهم يذكرون الكلمة وما يقابلها باللغتين

الفرنسية والإنكليزية، ثم يشرحونها بإيجاز وبذلك يكون هذا المعجم أكثر فائدة من معجم تيمور الذي لم يشرح كثيراً من مواده.

وعني المجمع العلمي العراقي بألفاظ الحضارة، وأصدر سنة 1413هـ-1993م كراساً باسم ((ألفاظ حضارية محدثة))، وقد رُتبت الألفاظ فيه ألفبائياً. وتوسع المجمع في عمله بعد ذلك ووضعت لجنة اللغة العربية فيه معجم ((ألفاظ حضارية))الذي صدر سنة 1419هـ- 1998م، وقد ضم كثيراً من الألفاظ الحضارية التي رُتبت ألفبائيا، وذكرت معها الألفاظ الشائعة في العراق، فضلاً عن الأصل الأجنبي للكلمة التي يستعملها المتحدثون.

وكان الهدف من وضع هذا المعجم تجنب استعمال الألفاظ الأجنبية أو العامية في شؤون الحياة المختلفة ولا سيما بعد أن صدر سنة 1977م (قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية) الذي ألزم استعمال اللغة العربية الفصيحة في المجالات المختلفة.

ثانيا: المادة المعجمية:

نلاحظ أن كثيراً من ألفاظ الحضارة غير موحدة في البلاد العربية وتختلف من قطر عربي لآخر، وذلك لأسباب تاريخية وجغرافية وتنظيمية ومصطلحية. وحتى ألفاظ الحضارة التي تضعها المجامع اللغوية والعلمية العربية تختلف من مجمع لآخر[1].

يعدّ وضع المصطلحات بوساطة التعريب أو النقل أو الترجمة في العلوم الدقيقة والتجريبية، أسهل من وضعها والاتفاق عليها في العلوم الاجتماعية والإنسانية

1 ينظر: علي القاسمي: ألفاظ الحضارة، ص20-21.

التي تستخدم منذ وقت طويل المناهج التجريبية، ولكنها تتطلب في كل اللغات امتلاك رصيد لغوي واطلاعاً عميقاً على علوم الدلالة والبيان، فضلاً عن الإلمام بقواعد اللغة وفنون التعبير[1].

لقد بذلت مجامع اللغة العربية جهوداً في مضمار وضع المصطلحات الجديدة إلى جانب الجهود الفردية، وأثمرت هذه الجهود نشر الكثير من الكتب والمعاجم والقواميس، التي ضمتآلاف المصطلحات العربية، في مجال الوضع أو الترجمة أو التعريب في مختلف العلوم والفنون، وشارك في وضعها أعضاء في المجامع اللغوية نفسها، إلا أن دور المجامع كان مقتصراً على كل مجمع بمفرده، إلا الكتاب الذي صدر عن اتحاد المجامع اللغوية سنة 4628م بعنوان مصطلحات نفطية، جيولوجية وكيمياء، لدينا الآن معاجم عربية علمية ومعاجم عربية أجنبية، ولكن الحياة تدعو إلى تطوير هذه المعاجم وتحديثها (إغنائها(. وهناك بعض المعاجم المتخصصة والمتكاملة، التي ظهرت باللغتين العربية والفرنسية أو العربية والإنكليزية، أو باللغات الثلاث معاً، وكانت معتمدة لدى المجامع اللغوية نفسها مثل: مجموعات المصطلحات العلمية والفنية التي أقرّها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في عدد من العلوم الأساسية وغيرها[2].

ويعدّ الاشتقاق أبرز الركائز التي استند عليها اللغويون العرب قدامى ومحدثون في وضع المصطلحات، فالاشتقاق باب واسع بأفنان، وفيه مجال مديد لتنمية اللغة،

1 ينظر: رجاء وحيد دويدري: المصطلح العلمي في اللغة العربية ـ عمقه التراثي وبعده المعاصر، ص32.

2 ينظر: رجاء وحيد دويدري: المصطلح العلمي في اللغة العربية ـ عمقه التراثي وبعده المعاصر، ص53-54.

ولا سيما بالمصطلحات العلمية، ولكن معظم علماء اللغة العربية كانوا يرون أن الاشتقاق سماعي، فلا يجوز في نظرهم اشتقاق أفعال أو أسماء غير التي سمعت عند العرب، ويستثنى منهم بعض المجتهدين كأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهما، فقد كانوا يجيزون الدوام على الاشتقاق والتعريب، لكي تظل العربية تنمو، مثلما نمت في النهضة العلمية الأولى. وفي رأي هذا الفريق أن ما قيس على الكثير الوارد في كلام العرب فهو من كلام العرب، ولقد أخذ مجمع اللغة العربية في مصر قراراً في شأن جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم، واتخذ قراراً آخر أطلق الأخذ به من غير تقيد بالضرورة[1].

والاشتقاق من الأعيان في العلوم العصرية هو اليوم ضرورة بادية أمام أعيننا، فنحن في حاجة إلى أن نقول مثلاً: كَهْرب من الكهرباء ونشّ من النشا، وبلّر (وهي أصح من بَلْوَر) من البلور، وبَستنة من البستان وغِراسة من الغرس. أما المشتقات من أسماء المعاني كالمصادر، فهي في القديم آلاف مؤلفة من الألفاظ، وقد اشتققنا في أيامنا هذه فقلنا: المستشفى من الاستشفاء والمُتْحف من الإتحاف، والجامعة من الجمع، والمِبْذَر من البذر والمِحْصَد من الحصد[2].

ويمكن الإشارة إلى اعتماد بعض اللغويين المحدثين على **النحت** ـ ولو قليلا ـ بعدّه بابا مفيدا من أبواب الاشتقاق، يقول الأمير مصطفى الشهابي صاحب

---

1 ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (1934-1984)، إخراج ومراجعة: محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون الطبع الأميرية – القاهرة، 1404هـ/1984م، ص16 و17.

2 ينظر: رجاء وحيد دويدري: المصطلح العلمي في اللغة العربية ـ عمقه التراثي وبعده المعاصر، ص59.

معجم المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث: «ولم ألجأ إلى النحت في معجمي إلا نادرا (...) ومما نحت في العصر الحاضر واستعملته في كتبي الزراعية تَحْتُربة، من تحت التربة، ترجمة للفرنسية ، Sous – Sol وبَرْمائي من البر والماء، وقالوا لامائي أي لا ماء فيه"[1].

دخلت عشرات المنحوتات اللغةَ العلمية خلال العصر الحديث لاقى بعضها رواجاً مثل: مغناطيسي وكهرضوئي وبيتروكيمياوي وجيوفيزيائي، أو كالأفعال والأسماء المصوغة منها مثل: تشاكَلَ وتشاكُل في تشابه بالشكل، وحلمأَ وحَلْمأَة في التحلل بالماء، وتَشاكَبَ وتشاكُبْ في تشابه التركيب. ولعلنا نزيد هذا العدد كثيراً إذا اعتبرنا التركيب المزجي بالإلصاقات المنفصلة ضرباً من النحت، مثل لاسلكي ولا أخلاقي ولاشعوري ولاسامية وأمثالها، أو مثل فوق سمعي وفوق بنفسجي وفوق صوتي وفوق مجهري وتحت تُربي[2].

ويعد التوليد بابا من أبواب الاشتقاق، والمولد اليوم غير المولد المعروف قديما[3]، وإنما هو توليد أسماء ومصطلحات من كلمات عربية تدل على معان أصبحت بعيدة عن هذا العصر فهو: «لفظ عربي الأصل أعطي مدلولاً جديداً باستخدام

1 الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، في القديم والحديث، دار صادر – بيروت، مكتبة المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م، ص19.

2 ينظر: رجاء وحيد دويدري: المصطلح العلمي في اللغة العربية ـ عمقه التراثي وبعده المعاصر، ص66.

3 قال القدماء عن المولّد: ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم، وفي مختصر العين للزبيدي: المولّد من الكلام المحدث، وفي ديوان الأدب للفارابي: يقال هذه عربية وهذه مولّدة وقيل: هو لفظ عربي البناء أعطي في اللغة الحديثة معنى مختلفاً عما كان العرب يعرفونه مثل: الجريدة والمجلة والسيارة والطيارة. ينظر: حسن ظاظا: كلام العرب، من قضايا اللغة العربية، الإسكندرية، 1997م، ص97.

الآليات الصرفية (توليد في الصيغة) المعروفة من الاشتقاق وهو أقوى قواعد التوليد إنتاجية في اللغة العربية مثل: الإذاعة والبرقية والدعاية والصاروخ والمخبر، أو المجاز وهو كثير متواتر في ألفاظ اللغة العامة، وقد استعمل منذ القديم في توليد المصطلحات، ومن الألفاظ المجازية التي وضعت حديثاً كالقطار والقاطرة والغواصة والباخرة[1].

والتعريب أيضا باب واسع في الاشتقاق، ـ وقد أشرنا إلى ذلك في درس التعريب ـ وقد استعمل العرب الألفاظ الأعجمية ودمجوها في لسانهم منذ القديم، بسبب اتصالهم بالأمم الأخرى وحاجتهم إلى أسماء تدل على مسميات لا وجود لها في الجزيرة العربية، ويرى كثير من علماء اللغة ضرورة جعل المعربات على أبنية كلام العرب على الرغم من ورود كلمات معربة كثيرة ليس لها بناء عربي، مثل آجر وإبراهيم وقنبيط وإهليلج وخراسان وغيرها، وقد قال غيرهم: إن هذه الكلمات وأشباهها لا تعد معربة، بل تعد أعجمية استعملها العرب، لأن حكم المعرب كالعربي، ويجب أن يكون على أوزان العربي[2].

1 ينظر: رجاء وحيد دويدري: المصطلح العلمي في اللغة العربية ـ عمقه التراثي وبعده المعاصر، ص69.

2 ينظر: رجاء وحيد دويدري: المصطلح العلمي في اللغة العربية ـ عمقه التراثي وبعده المعاصر، ص75.

ولقد أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة قرارا في شأن التعريب ورد فيه: "يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية – عند الضرورة – على طريقة العرب في تعريبهم"[1].

هذه بعض المحطات التي تبيّن دور الاشتقاق في الحفاظ على اللغة العربية وإنمائها، وقد بُذلت من خلاله – لأجل ذلك – جهود كبيرة في القديم والحديث.

1 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (1934-1984)، ص187.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3.
2. أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت.
3. أحمد مطلوب: معجم الحضارة الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق – مج 78 ـ ج3.
4. الأُشْمُوني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط1، 1998م.
5. الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، في القديم والحديث، دار صادر – بيروت، مكتبة المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م.
6. بدر بن عائد الكلبي: محاولات بناء المعيار الدلالي في الدلالة المعجمية دراسة وصفية تحليلية، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1.
7. أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطلعة الجامعة السورية، 1957م.
8. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986.

9. بلقاسم بلعرج: لغة القرآن الكريم ـ دراسة لسانية للمشتقات في الربع الأول، دار العلوم للنشر والتوزيع، د ط، د ت.
10. جمال الدين محمد بن عبد الله: من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق.
11. جمال والزين: الاشتقاق بين المقاربة اللغوية القديمة والمقاربة اللسانية الحديثة، الاشتقاق والنص: إبستيمولوجيا المصطلح وقواعد الإعمال ت بحوث محكمة، مؤسسة الراوي للتجارة والخدمات الرشيدية ـ جامعة مولاي اسماعيل ـ مكناس ـ المغرب، ط1، 2018م.
12. ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت.
13. ابن جني، أبو الفتح عثمان: المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط1.
14. حسن ظاظا: كلام العرب، من قضايا اللغة العربية، الإسكندرية، 1997م.
15. الحملاوي، أحمد بن محمد: شذا العرف في فن الصرف، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، د ط، د ت.
16. خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة ـ بغداد، ط1، 1965م.
17. راجي الأسمر: المعجم المفصل في علم الصرف، مر: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1993.

18. رجاء وحيد دويدري: المصطلح العلمي في اللغة العربية ـ عمقه التراثي وبعده المعاصر.

19. الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن: شرح الرضي على الكافية، تع: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس ـ بنغازي، ط2، 1996.

20. رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، الشركة الدولية للطباعة، ط6، 1999.

21. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر: البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط1، 1957.

22. ابن السراج، أبو بكر محمد ابن السري: رسالة الاشتقاق، تح: محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري، د ط.

23. سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، كلية الآداب ـ دمشق، 1994م.

24. سميح أحمد محمد مقدادي: ظاهرة الاشتقاق من الدرس اللغوي العربي إلى اللسانيات: إشكالية المعاجلة وزاوية النظر، مجلة أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مج7، ع22، 2016.

25. سيروان عبد الزهرة الجنابي: الاشتقاق عندَ ابنِ جنِّي -دراسة تحليلية-، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، الموقع الإلكتروني: http://www.m-a-

arabia.com/vb/showthread.php?t=21428 تم الاطلاع بتاريخ: 2020/11/13 في الساعة 19:04).

26. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1998، ج1.

27. شبكة الألوكة: الموقع الإلكتروني: https://www.alukah.net/sharia/0/63027/. تم الاطلاع بتاريخ: 2020/11/10 ـ في الساعة 16:47.

28. صادق عبد الله أبو سليمان: التعريب عند علماء العربية المحدثين، مجلة جامعة الأزهر ـ غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، ع4 ـ ديسمبر 2001.

29. صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط16، 2006.

30. طاهر بن صالح الجزائري: التقريب لأصول التعريب، المكتبة والمجلة السلفية في مصر.

31. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي: المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب، تح: التهامي الراجي الهاشمي، مطبعة فضالة - بإشراف صندوق إحياء التراث الإسلامي، المشترك بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

32. أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1417 هـ -1997م.

33. عطية قابل نصر: غاية المريد في علم التجويد، ط4، 1994.

34. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي المصري الهمذاني: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط20، 1980م.

35. عكاشة محمود: علم اللغة ـ مدخل نظري في اللغة العربية، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2003م.

36. العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.

37. أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي: الأمالي في لغة العرب، دار الكتب العلمية - بيروت، 1978.

38. علي القاسمي: ألفاظ الحضارة.

39. عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.

40. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.

41. ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1997م.

42. عبد الفتاح الدجني: في الصرف العربي ـ نشأة ودراسة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1983.

43. عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، مكتبة طيبة ـ المدينة المنورة، ط2.

44. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد: كتاب العين، دار ومكتبة الهلال، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي.

45. عبد القادر بن مصطفى المغربي: الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال بالفجالة، 1908.

46. عبد الكريم محمد حسن: جبل الخصيصة الاشتقاقية للعربية ودورها في تنمية الثروة اللغوية وفقهها، أعمال المؤتمر الدولي: اللغة لعربية والتنمية البشرية، الواقع والرهانات ـ مركز الدراسات والبحوث بوجدة ـ المغرب، أفريل ـ 2008.

47. عب الله أمين: الاشتقاق، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 2000.

48. عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري: في التعريب والمعرب، تح: إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

49. أبو مالك العوضي: علم الاشتقاق، (مقال) موقع الهداية، الموقع الإلكتروني:http://alhidaya.net/node/2694 تم الاطلاع بتاريخ: 2020/11/13 في الساعة 19:41).

50. المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د ط، 1994م.

51. مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (1934-1984)، إخراج ومراجعة: محمد شوقي أمين، وإبراهيم

الترزي، الهيئة العامة لشؤون الطبع الأميرية – القاهرة، 1404هـ/1984م.

52. محمد احمد زكي: الاشتقاق في العربية بين القدامى والمحدثين دراسة موجزة، مجلة كلية التربية الأساسية ـ جامعة بابل، كانون الثاني ـ 2013، العدد10.

53. محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، 1353هـ.

54. محمد الطنطاوي: تصريف الأسماء، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، ط6، 1408هـ.

55. محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1395 هـ – 1975م.

56. محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين: شرح تسهيل الفوائد، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م.

57. محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين: من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق، تح: محمد المهدي عبد الحي عمار، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

58. محمد بن مريعي بن محمد الحازمي: الاشتقاق تعريفه وأنواعه، كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1430/1429هـ.

59. محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري: لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط1، ج1، ص587.

60. محمد علي التهانوي: كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، تح: علي دحروج، مر: رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط1، 1996.

61. محمد محي الدين عبد الحميد: شرح قطر الندى وبل الصّدى لابن هشام، دار الخير، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع.

62. محمود يوسف: منهجية الخليل في كتاب العين، (مقال)، الموقع الإلكتروني:
http://rab3a3arby.blogspot.com/2012/04/blog-post_08.html. ـ تم الاطلاع بتاريخ: 2020/11/12م، في الساعة 13.51.

63. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقى: لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ.

64. نادية رمضان النجار: طرق توليد الثورة اللفظية، مر: عباس السوسوة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2009.

65. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1987م.

66. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1987م، ج1.

67. ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية مالك، دار الجيل – بيروت، ط5، 1979م.

68. يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي: شرح المفصل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2001م.